البحث
١

الذات والمجتمع فى زمن الانفتاح

دراسة فى التغير الثقافى من خلال رواية « ذات »

للكاتب الروائى صنع الله ابراهيم

إعـــداد

د / امل فضل حركة

قسم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة طنطا

الذات والمجتمع في زمن الانفتاح
دراسة في التغير الثقافي من خلال رواية "ذات"
للكاتب الروائي صنع الله إبراهيم

د. أمـل فـضل حركـة
قسم الاجتماع- كلية الآداب
جامعـة طنطـا

المحاولة التي أقدمها على الصفحات التالية أهدف من خلالها إلى إلقاء شيء من الضوء على التغيّر الثقافي الذي مرّت به إحدى شرائح المجتمع المصري إزاء تطوّر شهده هذا المجتمع خلال فترة تصل إلى نحو ثمانية عشر عامًا، بين سبعينيات وتسعينيات القرن العشرين. وهي فترة كان الوضع الاقتصادي في المجتمع المصري قد أخذ ينتقل خلالها من مرحلة إلى مرحلة مغايرة، وأخذت معه هذه الشريحة تحاول التعامل مع معطيات المرحلة الجديدة والظروف التي أحاطت بها.

والتغير الثقافي الذي أتحدث عنه أحاول أن أتوصّل إليه من خلال عمل روائي صدر عام ١٩٩٢. وهو عمل تنسحب تفاصيله على الفترة التي ابتدأت رسميًا منذ عام ١٩٧٤ وبدأت مصر تتحول خلالها إلى ما عُرف باسم الانفتاح الاقتصاديّ. وقد كان الهدف المعلن لهذه السياسة هو التحلّل (تدريجيًا) من القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي سواء في الداخل أو فيما يتعلّق بالتعامل مع الخارج – وهي قيود القطاع العام التي بدأت منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وانتقلت، نتيجة لها، مقاليد النشاط الاقتصادي إلى الدولة بشكل يكاد يكون تامًا، وواكبت ذلك سياسة اقتصادية تقلّصت، في تعاملها مع الخارج، داخل حدود معيّنة وموجّهة في مجال معاملات الدولة، وابتعدت رسميًا عن التعامل مع الخارج بشكل كامل فيما يخصّ معاملات القطاع الخاصّ أو القطاع الاقتصادي غير الحكومي(*).

وفي صدد الحديث عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، فقد لاحظت أن عددًا من الكتّاب، على اختلاف مجالات كتاباتهم، يربطون ربطًا عضويًا بين سياسة الانفتاح وبين الفساد والتبعيّة في شكل أو في آخر، سواء أكان اقتصاديًا أم ثقافيًا(١). ويقترب آخرون من هذا التوجّه وإن كانوا لا يؤكدون على العلاقة العضوية التامّة بين الانفتاح والتبعية، وإنما يشيرون إليها بشكل استنتاجيّ. وفي هذا الصدد نقد أخبرني مؤلف الرواية، في أحد أحاديثي معه، بأنّه يميل إلى النظر إلى الموضوع كلّه من خلال ما أسماه "النهج الذي سارت عليه سياسة الانفتاح في ظل انهيار السيادة الوطنية".

وفي الواقع فإن شيئًا قليلاً أو كثيرًا من هذه السلبيات قد اقترن زمنيًا بسياسة الانفتاح، ولكنّي أودّ أن أقول إنّ هذا الاقتران الزمني "قد" لا يعني بالضرورة ارتباطًا عضويًا، سواء أكان مباشرًا أو استنتاجيًا، بين هذا وذاك. ومن هنا آثرت أن أنظر إلى الانفتاح الاقتصادي كظاهرة اقتصادية عادية يشترك فيها المجتمع المصري مع غيره من المجتمعات، وفي حدود هذا المنظور فإنّ ظروفًا، بعضها داخلي وبعضها خارجي، قد تزامنت مع سياسة الانفتاح فأدت إلى ما ظهر خلال ممارستها من سلبيات. ومن خلال هذا المنظور سأقسم البحث الحالي إلى مدخل وثلاثة أقسام. وضمن هذه الحدود سوف أعرض في المدخل إلى نقطتين : أتطرّق في أولاهما إلى الأساس التنظيري -الذي يبين ما إذا كان هناك ارتباط أو عدم ارتباط بين السلبيات المذكورة وبين "طبيعة" سياسة الانفتاح الاقتصادي. وسأبين في النقطة الثانية السبب الذي اخترت من أجله أن أتحدّث عن التغيّر الثقافي موضوع البحث من خلال العمل الروائي المذكور، ولماذا رأيت أن هذا العمل يصوّر التغيّر الثقافي المطروح للنقاش بشكل أرى أنه يفي بالمصداقية المطلوبة. أما القسم الأوّل فسأحاول أن أحدّد فيه الموقع الاجتماعي للشريحة التي تضمّ شخصيات الرواية، وصولاً إلى التعرّف على الاتجاه الذي كانت تمثّله إزاء المجتمع والذي بدأ منه التغيّر الثقافي قيد النقاش. بعد ذلك سأنتقل إلى القسم الثاني الذي سأحاول أن أبيّن فيه الظروف التي أرى أنّها كان من شأنها أن تؤثر في نوعية التغيّر الثقافي الذي مرّت به الشريحة موضع البحث في فترة الانفتاح. أما القسم الثالث والأخير فسوف أخصّصه للحديث عن التغيّر الثقافي ذاته وذلك من حيث المحور الذي يدور حوله ومن حيث الصيغ التي اتخذها.

مدخل :

وأبدأ الحديث في هذا المدخل بالإجابة على التساؤل الذي طرحته في السطور السابقة عن مدى الارتباط (أو عدم الارتباط) بين سياسة الانفتاح الاقتصادي وبين الفساد والتبعيّة. وقد ذكرتُ بشكل عابر أن الاقتران الزمني بين الظاهرتين قد لا يعني بالضرورة علاقة ارتباط عضوي بينهما. وأعتمد في هذا الرأي على ملاحظة لا يجهلها كثيرون، وهي أن عددًا من الدول المزدهرة اقتصاديًا مثل الولايات المتحدة واليابان تتبنّى سياسة الانفتاح الاقتصادي دون أن تتّصف أو يتصف مجتمعها في صورته العامّة بالفساد أو التبعيّة. كذلك فإنّ عددًا من الدول الكبرى، مثل إنجلترا وبعض دول غرب أوروبا (من بينها فرنسا وألمانيا بعد توحيدها) قد تأرجحت بنسب متفاوتة بين سياستي الانفتاح والقطاع العام في ظل تناوب الحكم بين الأحزاب السياسية ذات التوجّهات الأيديولوجية المتعارضة (بين اليمين واليسار) دون أن يؤدي ذلك إلى دمغ هذه الدّول بالصفتين السلبيتين المذكورتين في الأوقات التي اتجهت فيها إلى سياسة الانفتاح الكامل.

وقد يكون من المفيد هنا، تنظيرًا لهذه النقطة، أن أذكر ما أورده أحد المحلّلين المعاصرين للتجربة المصرية بشقّيها مع القطاعين : العام أو اقتصاد الدّولة، والخاصّ أو اقتصاد الانفتاح – وهو تحليل يوضح أن طبيعة أي من السياستين لا تؤدي في حدّ ذاتها إلى نتائج سلبية. فالفارق بين السياستين الاقتصاديتين هو مجرّد فارق بين نظامين أو طريقتين في تناول الأمور الاقتصادية (بهدف ضبط مسارها حسب التصوّر المطروح) : وهما اقتصاد الأوامر واقتصاد القواعد. ففي التخطيط لاقتصاد الأوامر، وهو اقتصاد القطاع العام، تسيطر الدولة على موارد الاقتصاد القومي وتقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وتخصيص الموارد المذكورة للفروع الإنتاجية التي تختارها لدفع عجلة التنمية، كما تقوم الدولة على ما يتّصل بكلّ ذلك من مسئوليات الإدارة في مجال التوزيع وغيره من المجالات – وهكذا تخضع كلّ خطوات النظام الاقتصادي في كافة جوانبه لأوامر الدولة وتوجيهاتها. ومن جهة أخرى فإنّ اقتصاد السوق أو الانفتاح الاقتصادي، إذا كان يشكل نبذًا لاقتصاد الأوامر فإنه لا يعني إطلاقًا ترك الأمور بلا ضابط أو رابط. وفي هذا الصدد فإن اقتصاد السوق، رغم أنه يقوم حقيقة على أساس من المصلحة الخاصة عند الأفراد، إلا أن هذه المصلحة الخاصة لا تصبح هي الفيصل أو العامل الوحيد الحاسم في الموضوع، إذ أنها قد تتعارض أحيانًا مع المصلحة العامة. وهكذا تتدخّل الدولة لوضع "القواعد" التي ترسم الحدود بين الطرفين عن طريق إصدار القوانين والقيام على تنفيذها بهدف الفصل فيما قد ينشب بين الأطراف من خلافات ونزاعات[٢].

وفي ضوء هذا التحليل والتحديد لا يصبح الانتقال من اقتصاديات القطاع العام إلى اقتصاديات القطاع الخاصّ مرادفًا للانتقال من الانضباط الاقتصادي الذي تفرضه الدولة إلى الانفلات من قيود هذا الانضباط بما قد يؤدي إليه ذلك من فساد أو تبعيّة أو غير ذلك. وهكذا يصبح علينا أن نبحث في مجالات أخرى عن سبب السلبيات المذكورة إذا حدثت مثل هذه السلبيات.

وقد وجدتُ الرواية الحالية، وهي رواية "ذات" التي نشرت عام ١٩٩٢ للكاتب الروائي صنع الله إبراهيم، من أنسب الأعمال الروائية وأقربها إلى المصداقية فيما يخصّ التعرّف على التغيّر الثقافي لدى إحدى شرائح المجتمع المصري في الفترة قيد الدراسة. وهناك في الحقيقة أكثر من سبب لذلك. وأول هذه الأسباب هو أنّ محور الرواية يدور أساسًا حول الأحوال الاقتصادية التي أحاطت بهذه الشريحة في نهاية عهد القطاع العام ثم منذ بداية عصر الانفتاح، وما اتصل بهذا الامتداد الزمني من اتجاهات وما ارتبط بتطوّره من تغيرات في هذه الاتجاهات لدى شخصيّات

الرواية. وقد زاد من اقتناعي بهذا الاختيار أن الرواية المطروحة لا تنتمي إلى النهج الروائي الذي يعطي أولوية الاهتمام لما يمكن أن نسمّيه الحبكة الدرامية للرواية، وهو اعتبار يمكن أن يؤدي إلى التصرّف من جانب المؤلف في التعامل مع أحداث الرواية ومواقفها : إسهابًا أو اختصارًا أو تطويعًا، لصالح الحبكة المذكورة. وإنما اتّبع الكاتب نهجًا آخر في الكتابة هو التعامل مع "بطلة" الرواية على أن وجودها وحركتها لا يدوران بالدرجة الأولى حول شخصيتها كبطلة بالمعنى المتداول لهذه اللفظة، وإنّما يتحوّلان إلى مجرّد رابط أو خيط بين فصول الرواية التي تصبح في حقيقة الأمر مجموعة من الوقفات عند تصرّفات "ذات" (بطلة الرواية) في حياتها اليومية، متمثّلة في علاقاتها وتعاملاتها (وفي بعض الأحيان تعاملات زوجها أو إحدى صديقاتها) مع المجموعات الأخرى التي يمكن أن تمثّل حركة المجتمع في عمومه : جيرانها في العمارة التي تسكن فيها هي وزوجها، زميلاتها وزملائها ورؤسائها في العمل، صديقاتها في القاهرة والإسكندرية وإحدى مدن الأقاليم، البقّال، إحدى المصالح الحكوميّة، قسم الشرطة، المدرسة الابتدائية التي تريد أن تلحق ابنها بها، قسم الأطفال بإحدى المستشفيات، سائق التاكسي ومحلّ لألعاب الأطفال -وكلّها تعاملات لا تخرج عن التعامل مع الظروف العادية التي تسود المجتمع المصري، بحيث نستطيع أن نقول إنّ البطل الحقيقي للرواية هو الوضع الاجتماعي أو الاتجاه السائد في المجتمع الذي يريد الكاتب أن يصوّره لنا. وأرى من جانبي أن هذا النهج تقترب فيه الدلالة الاجتماعية للرواية من غايتها المنطقية إلى حدّ ملموس. وأشير في هذا الصدد إلى ما ذكره الكاتب الاجتماعي -الأدبي ل. جولدمان في دراسته عن "المجتمع والرواية" التي أصدرها في أواسط السبعينيات من القرن العشرين والتي يتحدث فيها عن حالات يمرّ بها المجتمع في تطوّره الاقتصادي وتنعكس على الكتابة الروائية فتتحول تدريجيًا من كتابة عن شخصيّة متفرّدة individual subject إلى أن تصبح السمة الرئيسية للرواية هي اختفاء الشخصيّات ذات الدّور، بحيث يصبح المجتمع بطلاً جماعيًا collective hero[٣].

أما السبب الأخير الّذي جعلني اختار الرواية الحالية لتصوير التغيّر الثقافي موضوع البحث فهو أن الكاتب قد أقدم في كتابته لها على طريقة (وإن تكن غير معتادة) أسهم من خلالها في التعريف، بصورة مباشرة، بجانب مما كان يدور في المجتمع المصري آنذاك من أخبار عن الوضع القائم في المجتمع فعلاً. والطريقة التي اتبعها الكاتب هي أنّه خصّص نصف فصول الرواية تقريبًا (٩ فصول من مجموع ١٩ فصلاً) تشغل نصف صفحات الرواية تقريبًا (١٧٢ صفحة من مجموع ٣٥٢ صفحة) لينقل فيها مقتطفات من الأخبار التي ظهرت في الصحف المصرية (القومية والمعارضة على السواء) وذلك بشكل تناوبي مع الفصول التي يقصّ فيها علينا أحداث الرواية ذاتها.

وقد ذكر ناشر الرواية قبل البدء في فصولها مباشرة، في صدد الإشارة إلى الأخبار الصحفية المذكورة أن المؤلف «لم يقصد بإعادة نشرها تأكيد صحّتها ... وإنما قصد أن يعكس الجوّ الإعلامي العام الذي أحاط بمصائر شخصياته وأثّر فيهم»[٤] – وهو أمر يستطيع قارئ الرواية (ممّن عاصروا فترة الانفتاح) أن يتذكّره من الواقع من حيث أنّ الأخبار الصحفيّة التي سادت عبر فترة الانفتاح قد أسهمت في تهيئة الجوّ الإعلامي العام الذي انفعل به المجتمع (طبقات وفئات وشرائح وأفرادًا) ومن ثمّ شكّل ردود أفعاله. وقد وجدت أن ردود الفعل المذكورة تقترب إلى حدّ كبير ممّا عرفه، وعايشه عدد غير قليل ممّن تحدثت معهم بشأن هذه الفترة، بل تكاد تتطابق في بعض الأحيان مع ما كنّا نراه أو نسمع عنه في واقع المجتمع المصري – وهو أمر يذكّرنا بما ذهب إليه أندرو ملنر (الذي يكتب في تخصّص الأدب المقارن والدراسات الثقافية) حيث قال في دراسته عن "الأدب والثقافة والمجتمع" في أواسط تسعينيات القرن العشرين، «إنّ ما يرويه العمل الروائي، رغم كونه افتراضيًا وتخيّليًا fictive، إلاّ أنّه يقوم على أساس ما يمكن أن يحدث في واقع الحياة العادية prosaic»[٥].

وتبقى أخيرًا، وليس آخرًا، الإجابة على نقطة أساسية في التعامل مع الرواية الحالية بوصفها عملاً يصوّر التغيّر الثقافي للشريحة محور الدراسة : إنّ أي عمل أدبي يتم إبداعه من منظور كاتبه – وهو بالضرورة منظور شخصي أو جانبي. والسؤال المطروح الآن هو : إلى أيّ حدّ يؤثر هذا الوضع في معالجة موضوع الدراسة ؟

إنّ صنع الله إبراهيم، مؤلف العمل الروائي الحالي، كاتب ذو اتجاه وطني ويساري واضح في يساريته في الوقت ذاته –وهو أمر يظهر بشكل واضح في عدد من أعماله الروائية، سواء تلك التي ظهرت قبل رواية "ذات"، موضوع الدراسة الحالية أو بعدها[٦] –وهو اتجاه أكّده لي الكاتب كذلك في إجابته على سؤال مباشر وجهته إليه في حديث معه حول هذه النقطة[٧]. ومن ثم فإن ما يقدمه الكاتب هو تصوّر واحد في صدد التعرّض للتغيّر الثقافي الذي مرّت به شريحة من المجتمع، وعلينا أن نعي أن الصورة الكاملة لهذا التغيّر لا تكتمل بالضرورة إلا بالتعرّف على تصوّرات أخرى تتم من خلال منظورات أخرى.

ومع ذلك فإنّي أسارع هنا لأذكر أن المنظور الجانبي الذي يُقدَّم من خلال أي عمل روائي لا يقتصر على تمثيل تصوّر فردي هو تصوّر الكاتب فحسب، وإنما يتخطّى ذلك إلى حيّز أوسع يمثل منظور أو تصور قسم من أقسام المجتمع. ولا يغيّر من هذه الحقيقة ما ذكره أ. وات في دراسته عن "ظهور الرواية" التي صدرت خلال النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، من أن

«توجه كاتب الرواية هو بالضرورة توجّه ذاتي subjective، فردي individual وخصوصي private»[٨]. وأستند في رأيي، إلى أنّه إذا كانت التصوّرات التي يطرحها الكاتب في عمله الروائي تمثل توجهه الذاتي الفردي الخصوصي على وجه التحديد، فإنّها في الوقت ذات تمثّل، بشكل عام، قسمًا من المجتمع ينتمي إلى التوجه الذي يمثله الكاتب، وذلك من حيث أن اختلاف التوجّه من فرد إلى فرد في المجتمع الواحد في تفاصيل معينة (تفرضها الظروف الخاصّة للفرد) لا يحول دون اشتراك قسم من أفراد ذلك المجتمع في خطوط عامة متجانسة تشكل في مجموعها شريحة ذات اتجاه متجانس يستطيع الكاتب أن يعبّر عنها كاتجاه عام لهذه الشريحة، رغم أية اختلافات قد تظهر بين الأفراد المنتمين إليها في النقاط التفصيلية.

١ – الوضع الذي بدأ منه التغيّر الثقافي للشريحة المدروسة :

وانتقل الآن إلى الحديث عن الشريحة الاجتماعية التي تنتمي إليها شخصيات الرّواية، وسوف أتناول هذه الشريحة من ثلاثة أبعاد : الخلفيّة الطبقية التي نشأت هذه الشريحة في ظلّها، ثم تكوين الشريحة ذاتها، ثم العوامل التي أثرت على اتجاهها.

وفيما يخص البعد الأوّل فإن الطبقة التي نشأ أفراد الشريحة في ظلها أو بين ظهرانيها في مرحلة تكوينهم (وهي طبقة الآباء) نستطيع أن نصفها بأنها طبقة من ذوي الدخل المحدود أو المتدنّي نسبيًا بوجه عام، مع ذبذبة تصعد أو تنخفض من حالة إلى حالة. فأسرة "ذات" تقيم في شقة رطبة مظلمة بالطابق الأرضي. وهي أسرة (شأنها شأن أسرة عبد الحميد، خطيب ذات ثم زوجها)، إذا كانت تعي، ولو بشكل ضبابي، الحاجة إلى الاهتمام بالصيانة المستمرّة للشقة التي يقيم أفرادها بها (يدلّ على ذلك انبهار الخطيبين بشقة الزوجية عندما حصلا عليها) إلا أنها لا تملك توفير هذا الاهتمام : أجزاء مكسورة من بلاط الحمام، حفر مسامير متناثرة فوق الجدران، مقابض أبواب منزوعة[٩]. وإذا كانت الأسرة تملك من أدوات الرفاهية (أو نصف الرفاهية) تليفزيونًا فإن الأقساط الشهرية لدفع هذا التليفزيون كانت تشكل عبءًا واضحًا على ربّ الأسرة[١٠]. هذا إلى أن رداء زفاف ذات كان مقترضًا من ابنة خالتها[١١] –وهو أمر يشير إلى أن بعض أسر هذه الشريحة كان ينظر إلى رداء الزفاف على أنه يدخل ضمن بنود الرفاهية. وهكذا نستطيع أن نقول إنّ الطبقة التي تمثّل خلفيّة الشريحة موضوع البحث كانت طبقة، إذا كان بوسعها أن تملك ضروريات الحياة، إلا أنها كانت شبه محرومة من الكماليّات.

فإذا تحدثنا عن الشريحة ذاتها وجدنا أنها تقع، في بداية مشوارها الحياتي المسئول الذي بدأت فيه تتعامل أو تستعد للتعامل مع المجتمع – تقع، بشكل متذبذب في خطّه البياني، عند خطّ

الانتقال الواعد من الحدّ الأعلى للطبقة ذات الدخل المحدود أو المتدني التي نشأت بين ظهرانيها والتي كانت تشكل خلفيتها. فعبد المجيد (زوج ذات) يعمل موظّفًا في بنك، وهو يتقاضى مرتّبًا "مُرْضيًا" عند بداية زواجه وقبل أن ترتفع الأسعار[١٢]، وذات وجد لها زوجها عملاً في إحدى الصحف[١٣]. وإذا كانت أعز صديقاتها، هناء، تعيش مع زوجها الضابط في غرفتين بناهما أبوه له فوق سطح منزله[١٤]، فإنّ هذا الضابط ينتظر ترقياته الدورية المضمونة وينتظر معها بالضرورة ارتقاءً في السلّم الاقتصادي والاجتماعي. وإذا كانت صديقتها صفيّة قد هاجرت إلى الإسكندرية لتقيم مع زوجها عند أهله فإننا نعلم فيما بعد أن أخاها الأصغر، عصام، قد سافر في بعثة إلى الخارج ليستكمل دراساته العليا. كذلك فإنّ منال (صديقة أخرى)، إذا كانت تقيم مع أهل زوجها، فإن ذلك شيء مؤقت في انتظار عودة زوجها الذي سافر إلى الخارج للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم[١٥].

وإذا كان يبدو من هذا العرض أن بعض أفراد هذه الشريحة لم يتغيّر مستواهم المعيشي كثيرًا عما كان عليه مستوى حياة الآباء، إلا أن اقتراب المستوى المعيشي أحيانًا بين الشريحة وطبقة الآباء لا ينبغي أن يغرينا بالدمج بينهما : فطبقة الآباء (التي تمثّل الخلفيّة) قد "استقرت بشكل نهائي" على وضعها وموقعها في التكوين الطبقي للمجتمع، أما الشريحة التي نتحدث عنها، فحقيقة إنّها لا تزال عند البدايات الأولى للطريق إلى الجانب الآخر الذي تمثله طبقة وسطى (في أحد مستوياتها)، إلا أن هذه الطبقة الوسطى بدأت تدخل لديهم في دائرة "الحلم المرموق" -وهو حلم يفصل بينهم وبين طبقة الآباء، ويبدو في نظرهم ونظر من يتعاملون معهم غير بعيد المنال و«أبواب المستقبل مفتوحة أمامهم على مصاريعها»، وهو تعبير نلتقي به مرّتين : مرّة عند عبد المجيد وهو يفكّر في موقعه الوظيفي في البنك ومن ثم مستوى دخله بعد أن يحصل على درجة الليسانس[١٦]، كما نجده مرة أخرى يدور في فكر صاحب العمارة التي سكن بها عبد المجيد وذات والتي كان بقية سكانها يشتركون معهم في أنهم حديثو عهد بالزواج[١٧]، ومن ثم في بداية مشوارهم الحياتي، وهو يؤكد هذا المعنى في حدود الطبقة المستقبلية التي يعتقد بالفعل أنهم على بداية الطريق إلى الانتماء إليها حين يرى أنه أجّر شقته «لمستأجرين محترمين»[١٨].

* * *

على أنّ أفراد هذه الشريحة، إذا كانوا قد حصلوا في بداية حياتهم المسئولة لدى بدء تعاملهم مع المجتمع، على نقلة اقتصادية (مهما كانت طفيفة) ارتفعت بمستواهم المعيشي قليلاً عما كانت عليه خلفيتهم الطبقية التي أتوا منها، وإذا كانت الشريحة المذكورة قد اتجهت نحو "الحلم المرموق" الذي يرون أنّه سوف يؤدي بهم إلى الطبقة الوسطى (في واحد أو آخر من مستوياتها)،

إلا أن هذه الشريحة تعرّضت لعاملين رئيسيين كان من شأنهما أن يؤثرا سلبيًا على اتجاهها عندما بدأ مسار التغيّر الثقافي الذي كان من المنتظر ومن الطبيعي أن يواكب الانتقال في المجال الاقتصادي للمجتمع من سياسة القطاع العام إلى سياسة الانفتاح.

وأول هذين العاملين هو أن الشريحة المذكورة، عندما جاء عهد الانفتاح لم يكن قد توفّر لديها (لظروف تخرج عن نطاق البحث الحالي) المقومان الأساسيان لكي تتحوّل إلى "طبقة"، وهما: المقوّم الاقتصادي الإنتاجي (ذهنيًا أو تنفيذيًا أو إداريًا) للطبقة، ومقوم التماسك أو الترابط بين أفرادها[١٩]، إلا بشكل ضئيل لا يصل في رأيي إلى قدرتهما على تقديم الدّور والتأثير المطلوبين في مجال تكون الطبقة. ويظهر هذا بشكل واضح في أكثر من موضع من مواضع الرواية حيث نجد شخصياتها تنغمس بشكل أو بآخر في عدد من التصرّفات من شأنها أن تؤثّر سلبيًا على هذين المقومين، كما يتّضح من الأمثلة التالية :

فيما يخصّ المقوّم الأول، وهو العمل الإيجابي الإنتاجي، وعلى سبيل مثال واحد (هو المجال الذي كانت ذات تعمل فيه)، فإننا نلمس غياب هذا المقوّم في عدد من الأشكال في المجال الإداري في الجريدة اليومية التي التحقت "ذات" بالعمل فيها في بداية حياتها العملية. لقد كان القسم الذي عُيّنت فيه مسئولاً عن متابعة وتقويم عمل الجريدة كلّه : مراجعة المواد المنشورة لاكتشاف ما بها من أخطاء على كافة المستويات، ثم مقارنة المواد بما تنشره الصحف الأخرى لتعيين أوجه السبق أو التقاعس، وإثبات هذا في تقرير يومي يرفعه رئيس القسم إلى رئيس التحرير الذي يرفعه بدوره إلى رئيس مجلس الإدارة. ولما كان رئيس مجلس الإدارة يتلقى التعليمات الخاصة بما يجوز وما لا يجوز نشره من مكتب وزير الإعلام، أو رئاسة الجمهورية، فإن التقارير المطلوبة تحوّلت في واقع الأمر من "عمل إنتاجي" إلى "إجراء شكلي" خالٍ من أيّ دور. وهكذا كان رئيس مجلس الإدارة يلقى بها في سلّة المهملات، بينما ابتدع رئيس القسم المسئول عن تقديمها طريقة تحايلية : فقد أعدّ سبعة تقارير نموذجية لأيّام الأسبوع السبعة ينسخ كلّ يوم واحدًا منها في الورق المخصّص لأعمال القسم ثم يضع عليه تاريخ اليوم ويبعث به إلى مكتب رئيس التحرير (وصولاً إلى مكتب رئيس الإدارة)، وفي اليوم التالي يختار تقريرًا آخر، وهكذا حتى ينتهي الأسبوع ويبدأ أسبوع جديد، فيعيد الكرّة بنفس التقارير مبدّلاً في ترتيبها بحيث لا يتكرر أحدها في يوم معيّن إلا مرّة كل ٤٩ يومًا. ورغم هذا فإنّ رئيس مجلس الإدارة "لم يكتشف" ذلك، وما كان في الحقيقة ليكتشف ذلك لأن مصير هذه التقارير كان، على نحو ما ذكرت، هو سلة المهملات[٢٠].

أما وقت رئيس القسم، الذي كان من المفترض أن يبذل في العمل الإنتاجي لمؤسسته،

فقد انصرف به إلى عمل فردي بعيدًا عن هذا العمل المؤسسي، وهو كتابة موسوعة عن الشخصيّات المعروفة التي كانت تزور القاهرة في تلك الفترة[٢١].

وإذا كان التحايل هو أحد الأشكال السلبيّة التي سادت العمل الجماعي الإنتاجي، فإن شكلاً آخر من هذه السلبية هو عدم تأدية القسم الأكبر من العمل أو عدم تأدية العمل أساسًا. ونحن نلمس شيئًا من هذا القبيل في تصرّف معاوني رئيس القسم المذكور الذين كانوا يعتمدون في الحصول على أغلب أخبارهم من وكالات الأنباء بينما كانوا ينهمكون، طوال الوقت المخصص للعمل، في قراءة الصحف والتلفنة والثرثرة وازدراد السندوتشات والشاي والقهوة[٢٢]. والشيء ذاته نجده يتكرّر حين تنتقل ذات لتعمل في أرشيف الجريدة، حيث نجد موظفات هذا القسم يقضين الوقت المخصّص لعملهنّ بنفس الطريقة مع اختلاف (طبيعي) في موضوعات الثرثرة. كما نجد شيئًا من القبيل ذاته في حالة الموظف الذي يبدو من تصرّفاته أنّه طالب جامعي، إذ يقضي وقته وفي يده كتاب (دراسي) مستعينًا بقلم يخطط به تحت السطور[٢٣].

أما الشكل الثالث للسلبية التي تهدّد العمل الإنتاجي فهو وضع "ذات" نفسها : وهو عدم وجود عمل "حقيقي" لها من البداية ! ففي القسم المسئول عن متابعة وتقويم عمل الجريدة، الذي ابتدأت بالعمل فيه والذي كان رئيسه يقوم بكتابة مؤلّف شخصي (بدلاً من التقارير التي يفترض أن يطلب إليه كتابتها)، على نحو ما مرّ بنا، كانت ذات غير مكلّفة بعمل أساسًا، وهكذا كانت تقضي وقتها في قراءة الصحف والمجلاّت والاستماع لثرثرة الآخرين[٢٤]. وحين انتقلت إلى قسم الأرشيف كانت زائدة عن حاجة العمل، وهو أمر يتّضح لنا في جلاء من تصرّف رئيس هذا القسم الذي «أشار لها ... لتجلس فوق مقعد قريب منه ثم دفن رأسه في إحدى المجلاّت وتجاهلها تمامًا، لا عن خجل أو ضغينة، لأنّه لم يكن يعرف ماذا يفعل بها»[٢٥].

هذا، وإذا كان المقوم الأول للطبقة (وهو العمل الإيجابي الإنتاجي) غائبًا في هذا المجال الذي اتخذتُه مثلاً على هذه الظاهرة السلبية، فإنّي أرى أن المقوّم الثاني الأساسي لتكوين الطبقة، وهو التماسك أو الترابط بين أفرادها، كان غائبًا هو الآخر كذلك. وتكفي نظرة سريعة إلى المثال ذاته لكي نرى ذلك في وضوح كامل : إن الحديث الذي يدور بين زميلات "ذات" في مكان العمل، الذي يفترض أن يجمعهم في تصرّف مشترك كأفراد لطبقة واحدة، لا يتعرّض، ولو في قسم ضئيل منه، إلى قضية أو مشكلة واحدة تتصل بأية قيم مشتركة تشكّل محورًا للترابط داخل الطبقة الواحدة. ومثال على ذلك ما دار في أحد أيام العمل، والذي ابتدأ بالحديث المتبادل بين المجموعة عن نوع الزيتون الرديء الذي اشتراه زوج إحداهن، ثم انتقل بعد ذلك إلى الزيتون الفاخر الذي

اشترته أخرى من بورسعيد. ومن الزيتون إلى أسعار الجوارب (في بورسعيد كذلك) وأفضل أنواع أغطية المائدة ثم أدوية الصداع وعسر الهضم ثم حديث عن الاحتمالات المختلفة لتأخّر الدورة الشهرية وسرّ الآلام المباغتة في منطقة ما بين المعدة والعانة[٢٦].

وإذا كان افتقاد الشريحة موضع الدراسة إلى المقومين الأساسيين للطبقة (وهما المقوّم الاقتصادي عن طريق العمل الإنتاجي ومقوّم الترابط والتماسك) يمثل سلبية كان من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف هذه الشريحة في مواجهة أية تغيّرات اقتصادية – اجتماعية مفاجئة، فإن عاملاً آخر قد أسهم سلبيًا في التأثير على تكوين الشريحة المذكورة بحيث لا تستطيع الصمود أمام معطيات التغيّر الثقافي (الانفتاحي) موضوع البحث. ذلك أن أفراد الشريحة المذكورة، حين بدأوا التعامل مع الحياة العمليّة كانوا قد انطبعوا، كلّ بطريقته، بثقافة القطاع العام الذي تسيطر فيه الدولة على كل جوانب اقتصاد المجتمع، ومن ثم تحتكر المبادرة في التعامل مع كل شيء في هذا المجال. وهكذا كانت الشريحة التي نتحدث عنها تفتقر إلى أصول وطرق وأعراف التعامل المثمر مع القطاع الخاص الذي كان في حدّ ذاته جديدًا ومقطوع الصّلة بالقطاع الخاص الذي سبق قرارات التأميم (عام ١٩٦١) وفترة القطاع العام، ومن ثم كانت هذه الشريحة (وغيرها من الشرائح في الواقع) على غير علم كاف بالأصول والطّرق والأعراف التى أسلفت الإشارة إليها. ومن هنا يصبح من الوارد أن يتأثّر أفراد الشريحة بسهولة بأية ظروف تتزامن أو تتواكب مع القطاع الخاص الذي أتت به سياسة الانفتاح، بعد أن غاب هذا القطاع عن الساحة الاقتصادية لفترة تقترب من عقد ونصف العقد من الزمان.

ونحن نستطيع في الواقع أن نستنتج هذا بشكل مباشر من السنوات التي يشير إليها توقيت الأحداث في الرواية. إن فترة خطوبة "ذات" على عبد المجيد خميس كانت في أواسط الستينيات[٢٧]، وفي تلك الأيام كان قد مضى على دخولها الجامعة سنتان، إذ كانت تستعد لدخول امتحان السنة الأولى للمرة الثانية، وهو ما يفيد أنها كانت آنذاك في حوالى العشرين من عمرها، أي أنها من مواليد ١٩٤٥ تقريبًا. وهذا معناه أنها كانت في السادسة عشرة حين صدرت قرارات التأميم عام ١٩٦١ ومن ثم في التاسعة والعشرين من عمرها حين صدر بيان الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤. ومعنى هذا أن فترة القطاع العام، بسنواتها الثلاثة عشر، قد أدركتها منذ بدء حياتها الواعية لأمور المجتمع وامتدت عبر سنوات العمر التي شهدت الخطوات الأساسية في تكوين شخصيتها- ونستطيع أن نقول إن هذا التصور الزمني يمكن أن ينطبق في حدود تقريبية على أغلب الشخصيات الأخرى في الرواية : صديقات "ذات"، سكان العمارة، الذين كانوا في سن ذات

وزوجها كما مرّ بنا[٢٨] وبعض زميلاتها في العمل على الأقل. وإذا كان الأزواج أكبر سنًا بقليل من الزوجات، مثل عبد المجيد الذي كان أكبر من ذات ببعض السنين كما يبدو واضحًا من تصرفاته في فترة الخطوبة[٢٩]، فإن هذا لن يغيّر من الظاهرة بأي شكل ملحوظ.

٢- ظروف أسهمت في التغيّر الثقافي لشريحة الدراسة :

بعد أن تعرفنا على الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها أشخاص الرواية من حيث خلفيتها الطبقية ومن حيث تحديد موقعها في التكوين الطبقي للمجتمع ثم من حيث العوامل التي أسهمت في تكوين اتجاهها إزاء المجتمع وهي في بداية تعاملها مع هذا المجتمع، أنقل الحديث الآن إلى الظروف التي أحاطت بسياسة الانفتاح -وهي ظروف أسلفت الإشارة إلى أنها لا تنبع من طبيعة الانفتاح وإنما تتصل بمعطيات، بعضها داخلي وبعضها خارجي، كان من شأنها أن تؤثر على "تطبيق" سياسة الانفتاح الاقتصادي تأثيرًا سلبيًا إلى حد ظاهر، ومن ثم على التغير الثقافي الذي مرّ به المجتمع في أثناء ذلك.

وأبدأ الآن بمحاولة التعرّف على هذه الظروف من خلال مقتطفات الأخبار الصحفية التى أوردها كاتب الرواية والتي أسلفت الإشارة إلى أنها تشغل نصف فصول الرواية تقريبًا كما تشغل ما يقارب نصف عدد صفحاتها، وكذلك من خلال تعليقي عليها وذكر أو تحليل عدد من الحقائق الاقتصادية المتصلة بها. والرسالة التي يؤصّلها كل ذلك للقارئ يمكن تلخيصها في نقطة واحدة هي: الفساد الذي ساد تصرّفات المتعاملين مع القطاع الخاص، سواء من جانب أجهزة الدولة أو من جانب الأفراد، في أكثر من مجال على مدى العقدين الأولين تقريبًا من زمن الانفتاح -وهي الفترة التي يمتد عبرها هذا البحث.

ويمكننا أن نقول إن هناك ثلاثة ظروف أدت إلى التأثير السلبي على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو التأثير الذي تشير إليه مقتطفات الأخبار الصحفية التي يوردها كاتب الرواية : وأحد هذه الظروف هو ظرف إيديولوجي يتعلّق بتوجه نظام الحكم ونظرته إلى القطاع العام ومن ثم تأثير ذلك على تعامل هذا القطاع مع القطاع الخاص، والظرف الثاني سياسي يتصل بمعطيات العلاقات الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، بينما يتصل الظرف الثالث برد الفعل الذي ترتب على التجربة الثورية التي مرت بها مصر والتي كان لها أثر على نوع الرأسمالية التي اتجه إليها القطاع الخاص حين أتى عهد الانفتاح. وأسارع هنا فأقول إن هذه الظروف الثلاثة من شأنها أن تتلاقى أو تتداخل في بعض النقاط بحكم تزامنها من جهة وبحكم تعاملها مع مجال واحد هو المجال الاقتصادي الانفتاحي من جهة أخرى. ولكنّي سوف أحاول أن أوضّح مسار كل منها على حدة في حدود المستطاع.

(أ) أيديولوجية نظام الحكم أسهمت في التغيير الثقافي:

وفيما يخص الظرف الأول، الأيديولوجي، الذي يتصل بتوجه نظام الحكم وتأثيره السلبي على المال العام ومن ثم على التعامل بين المال العام والقطاع الخاص، فإن الأمر يتلخص في أن القطاع العام قد بدأ ظهوره على أثر قرارات التأميم التي صدرت عام ١٩٦١ في ظل مقولة عمد القائمون على أمور الدولة منذ قيام ثورة ١٩٥٢ على إشاعتها (بغض النظر عن مدى اقتراب المقولة من الصواب أو ابتعادها عنه) وهي الاندماج أو التطابق بين الدولة والمجتمع، وبالتالي يصبح كل ما يصدر عن أجهزة الدولة تعبيرًا عن مصلحة المجتمع[٣٠] -وهو اعتقاد أدت إليه ظروف تخرج عن نطاق هذا البحث[٣١]، ولكنه أدى إلى عدم جدوى أية مُساءَلة بشأن القطاع العام سواء من حيث تفسيره أو تنظيمه أو إدارته. ورغم أن هذا المفهوم قد بدأ واستمر طوال العهد الناصري في ظل الشرعية الثورية وهي شرعية تَفْتَرِض ألا تُساءَل الدولة في ظلها قانونيًا عن قراراتها -إلا أن الدولة استمرت في التصرف بمقتضاه بعد أن بدأ عصر السادات وحتى بعد أن أعلن انتهاء عهد الشرعية الثورية وبداية عهد الشرعية الدستورية: دولة المؤسسات وسيادة القانون[٣٢] وهكذا ظل القائمون على الدولة -من الناحية العملية- فوق المساءلة. وبما أن المال العام هو مال المجتمع ومن ثم (حسب المقولة المذكورة) مال الدولة فإن طريقة التصرف فيه أصبحت -من الناحية الفعلية- غير خاضعة، هي الأخرى، للمساءلة. وقد كان من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى التساهل مع المسئولين فيما يظهر من أخطاء أو تورط أو انحراف، لأن الضرب على يدهم كان معناه في الحقيقة اهتزاز صورة الدولة، ومن ثم سطوتها - وقد كانت هذه هي الثغرة التي نفذت منها "على مستوى الأشخاص" انحرافات القطاع الخاص في تعامله مع القطاع العام، على مستوى الأشخاص كذلك. وقد ظهرت هذه الانحرافات، حسبما جاء في الأخبار الصحفية التي أوردها كاتب الرواية، في ثلاث صور: إحداها تتصل بتعامل القطاع الخاص مع البنوك، والثانية تخص تعامل القطاع الخاص مع المسئولين في أجهزة الدولة والثالثة تتعلق بتعامل القطاع الخاص مع القطاع العام.

ويذكر كاتب الرواية عددًا وافرًا من الأخبار الصحفية في هذا الصدد. وأسارع هنا لأذكِّر بأن الهدف من ذكرها (كما أوضح ناشر الرواية) ليس تأكيد صحتها في حد ذاتها، وإنما تأثيرها الإعلامي على اتجاه الشريحة التي تمثلها شخصيات الرواية. وأبدأ بإيراد أمثلة على أولى هذه الصور، وهي تعامل القطاع الخاص مع البنوك[٣٣] :

- ردًّا على اتهام مساعد المدعي العام الاشتراكي لأحد المسئولين الكبار بتسهيل عملية النصب على بنك قناة السويس، عثمان أحمد عثمان، نقيب المهندسين ورئيس لجنة

التنمية بالحزب الوطني الحاكم، ووزير الإسكان والتنمية الشعبية السابق يقول: وفيها إيه، دي فلوسنا واحنا أحرار فيها.

- النيابة تتهم المرأة الفولاذية بأنها جمعت في سبع سنوات سبعين مليونًا من الجنيهات واقترضت أربعين أخرى من البنوك.
- اختفاء المرأة الفولاذية بعد تقديمها للمحاكمة.
- المليونير هنري ميشيل زيدان ينجح في مغادرة البلاد بالرغم من وجود قرار بمنعه من السفر بعد أن اقترض من البنوك المصرية ٣٥ مليون جنيه دون سداد.
- صحيفة الوفد: عبد المنعم جابر مليونير الإسكندرية الهارب حصل على ١٢ مليون جنيه من البنك الوطني بضمان محافظ الإسكندرية فوزي معاذ.
- مقترضون بلا ضمانات يستولون من البنوك على مائتي مليون جنيه في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٥.
- شركة مبيدات فرنسية (قطاع خاص أجنبي في مصر) تحصل على مليار وربع مليار فرنك فرنسي من بنك مصري إقليمي بموافقة المسئولين في وزارة الزراعة وتهرب إلى الخارج.

ومن الأمثلة السابقة (وهي قسم بسيط من أمثلة عديدة يذكرها المؤلف ضمن مقتطفات الأخبار الصحفية التي يوردها في الرواية) نستطيع أن نخرج بثلاث نتائج في مجال الفساد الذي أحاط بتعامل القطاع الخاص مع البنوك التابعة للدولة: وأولى هذه النتائج هي عدم توفر الضمانات اللازمة لتغطية القروض أو أن يكون الضمان شخصيًا يقوم به واحد أو أكثر من أولي الأمر. والنتيجة الثانية هي تكرار حالات الهروب دون سداد القروض، وهو أمر يلقي بشيء من الشبهة، مرة أخرى، على أفراد من جهاز الدولة. أما النتيجة الثالثة، وهي أهم النتائج من حيث أنها الثغرة التي ينفذ منها الانحراف الذي أسلفت الإشارة إليه، فهي المنظور الذي كان أولو الأمر ينظرون من خلاله إلى أموال البنوك من خلال ما لهم من حق الولاية على المال العام ومن ثم تصبح لهم، من حيث الواقع، إمكانية التصرف في هذه الأموال لخدمة أشخاص من القطاع الخاص، وصولاً إلى الانحراف في نهاية الأمر.

والصورة الثانية التي أقدمها في مجال الفساد، وهي تعامل القطاع الخاص مع المسئولين في أجهزة الدولة، تظهر في التساهل الشديد من جانب بعض هؤلاء المسئولين تساهلاً يصل إلى ما يمكن أن نصفه بالخدمة الخاصة لحساب أفراد من المتعاملين في القطاع الخاص، لغير مبرر معلن أو مشروع. وبعض الأمثلة على ذلك هي[٣٤] :

- مدير تموين الإسكندرية يصرف ١٥٠ طنًا من الدقيق الفاخر المدعّم لمصنع مكرونة يملكه

المليونير عيد شيبوب الذي كان بقالاً بسيطًا في ١٩٧٨.

- مدير تموين الإسكندرية يصرف ٣٥٠٠ كيلو سكر لحلواني سعد زغلول الذي لا تزيد حصته عن ٢٤٠ كيلو.
- حفظ التحقيق مع الدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الأسبق الذي اتهم بمساعدة رشاد عثمان (صاحب شركات قطاع خاص بالإسكندرية) في الحصول على ٤ مليون جنيه إعفاءات جمركية.
- إعادة تقدير أموال عصمت السادات (شقيق الرئيس السابق وصاحب شركات قطاع خاص) المطلوب مصادرتها بمبلغ ٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١٢٦.
- المدعي العام الاشتراكي يعيد تقدير أموال عصمت السادات الخاضعة للحراسة والمطلوب مصادرتها فتصبح ١٨ مليونًا بدلاً من ٧٨ مليونًا.

وأصل الآن إلى الصورة الثالثة من صور الانحراف المذكور الذي حدث على مستوى الأشخاص من خلال ثغرة التوجه الأيديولوجي للدولة فيما يخص تصورها لولايتها على المال العام -وهو انحراف تم على مستوى الأشخاص فيما يخصّ تداخل العمل أو تداخل مواقع المسئولين عن أعمال القطاع العام وأعمال لقطاع الخاص. وقد كان هذا التداخل يشير بشكل واضح إلى شبهة في تصرف القائمين على شركات القطاع العام لصالح شركات وأفراد القطاع الخاص (بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي الذي يعمل في مصر) وأسوق في السطور التالية بعض أمثلة على ذلك[٣٥]:

- نقلاً عن مجلة "فورتشن" الأمريكية عن بعض رجال الأعمال المصريين: بدأ صعودهم في الأيام الأولى لسياسة الانفتاح الساداتية. فبفضل أعطال غامضة في مصانع القطاع العام المنتجة للسجاير الشعبية، استطاعوا أن يغزوا السوق بالسجاير الأجنبية ثم انتقلوا إلى الحصول على رخص إنتاجها محليًا، هي وبعض السلع العالمية الرائجة مثل أدوات التجميل.
- بنك تشيس مانهاتن الأمريكي (قطاع خاص أجنبي) ينسحب من مشاركة البنك الأهلي المصري (قطاع عام) ويبيع له حصته بمبلغ ٣٥ مليون دولارًا وقيمتها الأصلية ٤,٩ مليون دولار فقط، حوّل عنها أرباحًا أكثر من ٢٠ مليون دولار في ثمانية أعوام.
- ثلاثة مديرين بشركة القاهرة للمنتجات المعدنية (قطاع عام) يقومون بتكهين ماكينات المصنع صوريًا ويبيعونها على أنها خردة ثم يستولون عليها وينشئون مصنعًا في قويسنا بأسماء أقاربهم ثم يحصلون على نصف مليون جنيه بضمان المصنع الجديد من البنك الوطني والبنك الأهلي بشبين الكوم بالتواطؤ مع المدير المشترك للبنكين.

- النيابة الإدارية تتهم مصطفى كامل مراد رئيس الشركة الشرقية للأقطان (قطاع عام) وعضو مجلس الشورى، بمسئوليته عن مخالفات بمئات الملايين ارتبطت بتأسيسه كلاً من الشركة الفرعونية للملاحة والشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن، في الوقت الذي احتفظ فيه برئاسة شركة القطاع العام.
- القطاع العام يخسر ٧٩٠ مليون جنيه سنويًا في الشركات المختلطة.

(ب) وطأة الديون الخارجية أسهمت في التغير الثقافي:

هذا عن الظرف الأول الذي ترك أثره السلبي على ممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو الظرف المتصل بأيديولوجية النظام الحاكم، وهي الأيديولوجية التي تطابق بين الدولة والمجتمع، وما أدى إليه ذلك من سهولة التصرف في المال العام (بشكل يدعو إلى التساؤل) لصالح القطاع الخاص بسبب أو لآخر.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن الظرف الثاني في هذا الصدد وهو الديون الخارجية التي تزايدت على مصر وكيف استغلتها الدول الدائنة للضغط على مصر من خلال عدد من القنوات. ولكي نستطيع أن ندرك الحجم الهائل لوطأة هذا الضغط وما كان للإعلام المتصل به من أثر سلبي على المجتمع المصري، بما فيه الشريحة الاجتماعية موضوع البحث، يكفي أن نلقي نظرة على بعض ما أورده كاتب الرواية من أخبار صحفية عنها.

وأول نوع من هذه الأخبار نستطيع أن ندرك وقعه في هذا الصدد هو الحجم الهائل لهذه الديون. وقد زاد من الأثر السيء لهذا الوقع، تضارب أقوال المسئولين في تحديد هذا المبلغ (في بعض الأحيان بين تصريحين لمسئول واحد) - وهو أمر كان خليقًا بأن يضيف إلى ذلك شيئًا من البلبلة وشيئًا من التوجس من المستقبل. وعن حجم الدين ووطأته (في الأخبار) أقدم هذه الأمثلة[٣٦] :

- وزير التخطيط المصري: الديون الخارجية لمصر ١٣ مليار دولار، أي ٤٠٠ دولار على كل مصري بما في ذلك الأطفال.
- وزير التخطيط المصري: ديون مصر ١٥ مليار دولار أي ٦٤٨ دولارًا على كل مواطن بما في ذلك الأطفال.
- وزير الاقتصاد المصري: الديون الخارجية لمصر ٤٤ مليار دولار.
- رئيس الوزراء المصري كمال حسن علي: ديون مصر لا تجاوز ٢٤ مليار دولار.
- البنك الدولي: ديون مصر الخارجية ٣٠ مليار غير الديون العسكرية.

ثم تصل هذه الديون في وقت من الأوقات إلى حد تظهر فيه وطأتها الشديدة على تصريحات المسئولين والجهات المسئولة أو المهتمين[٣٧] :

- الرئيس مبارك: دفعنا ٤ مليار دولار فوائد ديوننا لأمريكا و لم نبدأ في تسديد أصل الدين.
- محمد محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق: فيما يخص القروض الأمريكية فكل دولار تقترضه مصر تدفع نصفه خدمة للدين مع بقاء أصل الدين.
- البنك المركزي المصري: ما يخص كل مصري من الدين العام في سنة ١٩٨٧ هو ١٣ ألف جنيه و ٦٠٠ دولار.
- إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام: لا معنى في النهاية لهذه الحقيقة المفزعة التي "تقول إن مصر سوف تتحمل فوائد مقدارها عشرة مليارات دولار على دين مقداره ٤ مليارات ونصف مليار، سوى أن مصر، وهي الدولة النامية، سوف تكون مطالبة بتمويل خزانة الولايات المتحدة، أغنى دول العالم، بمبلغ عشرة مليارات فوق قيمة الدين.

ولكي نستطيع أن نقدر هذه الوطأة الضاغطة لحجم الدين الخارجي المصري ومدى تصاعد هذا الضغط في الفترة التي تنسحب عليها الرواية بين أوائل السبعينيات وأوائل التسعينيات، سأكتفي بأن أعرض بشكل سريع تطور هذا الدين الذي كان دائمًا في تزايد مستمر. ففي الفترة المنقضية من وفاة جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ إلى مقتل السادات في أكتوبر ١٩٨١ تزايدت ديون مصر من ٥ مليار دولار إلى نحو ٣٠ مليار دولار -أي تضاعفت ٦ مرات، ثم نتيجة لبعض الظروف، التي كان أهمها فوائد خدمة الدين، وصلت في ٣٠ يونيو ١٩٨٦ إلى ٣٧,٨ مليار دولار. ثم تزايدت هذه الديون مرة أخرى نتيجة لظروف جديدة، إلى جانب التزايد المستمر في فوائد خدمة الدين: وقد تمثلت هذه الظروف في انخفاض أسعار البترول ومن ثم إيرادات مصر منه، وما ترتب على ذلك من آثار غير مباشرة تمثلت في تراجع تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية الغنية بالبترول وانخفاض إيرادات السياحة بسبب انخفاض عدد السياح العرب من نفس هذه الدول. وهكذا بلغت ديون مصر ٤٥,٧ مليار دولار، أي أكثر من الناتج المحلي بمائة وخمسين في المائة[٣٨].

وحقيقة إن أزمة الخليج (وما تبعها من اشتراك مصر فيها عسكريًا إلى جانب القوات المتحالفة ضد العراق) قد أدت إلى تخفيضات من جانب الدول الدائنة، ولكن مجموع الديون بعد هذه التخفيضات كان لايزال ٣١ مليار دولار في يوليو ١٩٩١[٣٩] - وهو الوقت الذي يتداخل مع انتهاء الفترة التي تنسحب عليها الرواية، ومن ثم ينسحب عليها تأثر وانطباع شخصيات الرواية بالظروف السائدة.

كانت هذه هي حقيقة وضع الديون الخارجية التي ناءت بها مصر وحكومة مصر في الفترة قيد الدراسة. وقد كانت بحجمها المتزايد حتى فبراير ١٩٩١، إلى جانب المعونة الأمريكية

(والتي كانت في حد ذاتها بندًا حرصت الحكومة المصرية على الحصول عليه في ضوء الاستدانة المذكورة) -أقول كان ذلك يشكل ورقة ضاغطة إلى حد كبير، إن لم تكن في الواقع إلى حد حاسم، في يد الدول الدائنة لترويج تعامل الشركات الأجنبية الخاصة التي انتفعت بكل معطيات الاتجاه المصري نحو سياسة الانفتاح لمصلحة هذه الشركات (بتدخل مباشر من حكوماتها في بعض الأحيان) على حساب الاقتصاد المصري بشكل سافر، وبتناسق يثير التساؤل مع شركات القطاع العام وعدد من المسئولين.

وقد كانت هناك ثلاث طرق على الأقل لهذا الضغط. وفي أولى هذه الطرق يظهر الضغط المباشر والتوافق بين دولتين دائنتين، كما يبدو من الأمثلة التالية من الأخبار[٤٠]:

- مَثَّل السيد طه زكي، وزير الصناعة الأسبق، شركة كلورايد الإنجليزية في احتفال تأسيس شركة جديدة مشتركة بين الشركة الإنجليزية (قطاع خاص أجنبي يتعامل مع مصر) والشركة المصرية للبطاريات (قطاع عام) على أساس أن تتوقف الشركة المصرية الأصلية عن إنتاج البطاريات السائلة التي تغطي احتياجات القوات المسلحة وقناة السويس والنقل العام، ويباع مصنع البطاريات السائلة التابع لها في الجيزة... وتقتصر على إنتاج البطاريات الجافة.
- تأسيس فرع لشركة يونيون كاربيد الأمريكية بمصر لإنتاج ١٨٧ مليون بطارية جافة باسم "إفريدي".
- هيئة السلع الاستهلاكية الحكومية ترفض تسويق منتجات الشركة العامة للبطاريات (ق ع) من البطاريات الجافة وتقوم بتوزيع منتجات شركة إفريدي الأمريكية.
- ٤٤ مليون جنيه خسائر الشركة العامة للبطاريات.
- عبد العزيز حجازي (رئيس وزراء سابق) رئيس كلورايد يطالب بمد فترة الإعفاء الضريبي والجمركي للشركة والامتناع عن إنشاء مصانع مصرية جديدة لإنتاج البطاريات.

والطريقة الثانية التي أقدمها في مجال الضغوط المتصلة بالديون الخارجية تظهر في صورة ضغط مارسته الحكومة الأمريكية مباشرةً من واقع المعونة والدَّيْن، لصالح شركة أمريكية للسيارات، ونستطيع أن نتتبعها من خلال الأمثلة التالية من أخبار الصحافة[٤١] :

- الحكومة الأمريكية تشترط تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه من المعونة الأمريكية لضمان استثمارات شركة جنرال موتورز الجديدة في مصر.

- خبراء وزارة الصناعة المصرية: عقد جنرال موتورز يؤدي إلى إهدار ملايين الجنيهات التي أُنفِقت على بناء شركة النصر المصرية لصناعة السيارات (ق ع) وضياع خبرة ربع قرن في تصنيع السيارة الإيطالية.
- اقتصادي أمريكي: جنرال موتورز تحققت من أن تكلفة العمل في مصر، بما في ذلك الأجور والمزايا، تمثل دولارين في الساعة مقابل ١٥ دولارًا في أوزوبا ولهذا فإن مشروعها المصري سيجعل منها قوة تنافسية وينقذ مصانع أوبل المهددة بإنهاء أعمالها في أوروبا.
- د. رفعت المحجوب ينهي دورة مجلس الشعب بطريقة متعمدة قبل النظر في طلب إحاطة للمعارضة حول مشروع جنرال موتورز.
- المشير أبو غزالة يطير إلى واشنطن لمباحثات حول ديون مصر العسكرية ٤,٥ مليار دولار بينما يصل إلى القاهرة رئيس جنرال موتورز ليجتمع بالرئيس مبارك.
- هيئة الاستثمارات المصرية تعلن أنها وافقت على عرض جنرال موتورز لإنتاج الأوبل في مصر.
- جنرال موتورز تطلب من بنوك القطاع العام الأربعة قرضًا قيمته مائة مليون جنيه مصري لتمويل عمليتها في مصر.

أما الطريقة الثالثة التي أقدمها في مجال الضغط المتصل بالديون الخارجية فهو يمثل الصلة (التي تدعو إلى التساؤل) بين قرض أمريكي ومكتب استشاري (قطاع خاص) وكبار المسئولين، والذي يبدو فيه الإصرار واضحًا على الاستمرار في التعامل مع المكتب الاستشاري رغم فشله - وهو أمر نستنتجه من الأمثلة الثلاث التالية من الأخبار الصحفية[٤٢] :

- أجر الخبير الأمريكي في مشروع الصرف الصحي بالإسكندرية وصل إلى ثلاثة آلاف دولار في الساعة.
- الجهاز المركزي للمحاسبات: مكتب إيجيكون الاستشاري الذي يملكه عبد الرحمن البيضاني (سياسي يمني سابق يقيم في مصر) حصل على ٦٠ في المائة من قيمة القرض الأمريكي المخصص لتنفيذ المشروعات العاجلة للصرف الصحي بالإسكندرية بالتواطؤ مع هيئة المعونة الأمريكية ثم ثبت عدم صلاحية التصميمات التي أعدها.
- (صورة) عبد الرحمن البيضاني صاحب مكتب إيجيكون يضع مع كبار المسئولين حجر الأساس في مشروع تجديد شبكة الصرف الصحي بالقاهرة.

(ج) نوعية رأس المال السائد أسهمت في التغيير الثقافي:

ثم نأتي إلى الظرف السلبي الثالث الذي أحاط بفترة الانفتاح الاقتصادي والذي أسهم في حدوث التغير الثقافي للشريحة موضوع الدراسة. ويخص هذا الظرف "نوعية" الرأسمالية التي أسهمت في الانفتاح الاقتصادي، وهي "الرأسمالية الطفيلية". بمعنى أنها ليست الرأسمالية الإنتاجية التي تدخل في مشروعات طويلة الأجل (صناعة المنسوجات أو صناعة المنتجات المعمرة على سبيل المثال) وإنما الرأسمالية التي تقوم بعمليات التمويل والتوزيع والتخليص والعلاقات التجارية والمكاتب الاستشارية وشركات التصدير والاستيراد والمطاعم... إلخ -وهي مشروعات تتجه إلى الكسب السريع والكبير دون تقديم مقابل إنتاجي تنموي وطني. بل إن ما تعرضه من الكماليات، سواء الذي يحضر محليًا أم يُستورد، كثيرًا ما يحتفظ بأسمائه الأجنبية. وعل سبيل المثال شركتان من هذه الشركات، الأولى لأدوات التنظيف والتجفيف والتلميع، والثانية شركة مطاعم، كما يظهر من الإعلانين التاليين[٤٣] :

- شركة ايجيبت كلينتك تقدم الجديد دائمًا:

دسبنسر، كلارك سي ١٦، هاند داير، السانور، تايم‌مست وندو، كويك كلين، بوليش كولار آند كتس اوفن، لوندرال كلينتك، فابريك سوفتنر، بليدج، ماراتون٥، إس تي ١٠٠، بودر بور، دراي رنز، فوم.

- شركة أمريكانا تقدم لكم خدماتها من خلال محلات:

ومبي، دجاج كنتكي، هارديز، دجاج تكا، فلفلة أمريكانا، أمريكانا كيك، باسكن روبنز.

وفي هذا الصدد فقد وصلت الشركات التي أقامتها الرأسمالية الطفيلية إلى ذروتها في صورة شركات توظيف الأموال التي شهد المجتمع المصري من بينها عددًا غير قليل مثل: الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الأموال، الريان للمعاملات المالية في خدمة المستثمر العربي، مجموعة السعد للاستثمار، شركة الهلال لتوظيف الأموال، الشريف لتوظيف الأموال، شركة الرضا لتوظيف الأموال.

وقد عمدت هذه الشركات بشكل ظاهر إلى الاعتماد على توظيف الأموال التي يحصلون عليها من المودعين في شركات سريعة الكسب، معتمدين على الانتفاع بنفوذ عدد من المسئولين الحكوميين. على سبيل المثال في أحد هذه المجالات[٤٤] :

- طارق أبو حسين، صاحب شركات الهدى : أوظف أموالي في عدد من السلع من بينها

استيراد الأسمنت خاصّة، وقد أصبح لنا رصيف في أبو قير وعدّة صوامع للتخزين.

- أعطال مفاجئة في مصنع أسمنت أسيوط (قطاع عام) تستمرّ عدة أسابيع وتجبر التجار على الشراء من صوامع الأسمنت المستورد بأسعار عالية.

ثم على سبيل المثال في مجال آخر يعتمد فيه صاحب هذه الشركة على "علاقته" بأحد المحافظين[٤٥] :

- مجموعة شركات الهدى مصر : يتقدّم السيد طارق أبو حسين بخالص الشكر والوفاء للسيّد الفريق يوسف عفيفي محافظ البحر الأحمر، وأحد قادة حرب أكتوبر المجيدة، على تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة مدينة سكنية وقرية سياحية ومدينة للألعاب المائية ومطاعم عائمة.
- جهاز المحاسبات يتّهم محافظ منطقة ساحلية بالمسئولية عن إهدار ملايين الجنيهات من أموال الدولة.

على أنّ نفوذ أصحاب شركات توظيف الأموال لم يتوقف عند هذا الحدّ، فقد وصل إلى التأثير على عدد من قمم الإدارة التنفيذية، وتسلل إلى مجلس الشعب إلى جانب عدد من المحافظين، بهدف التغطية على انحرافات هذه الشركات، كما يظهر من الخبر التالي[٤٦] :

- المدعي العام الاشتراكي ... ... يتهم ٢٥ شخصية سياسيّة بينهم ٧ رؤساء وزارة ووزراء حاليين وسابقين و١٢ عضوًا في مجلس الشعب وعددًا من المحافظين الحاليين والسابقين بأنهم استغلّوا نفوذهم لإثنائه عن التحقيق في انحرافات شركات توظيف الأموال.

وأقدّم أخيرًا عددًا من الأخبار التي نقلها مؤلف الرواية عن الصحف المصرية والتي تلخّص مدى تغلغل شركات توظيف الأموال (ممثلة هنا في شركة الريّان) في مواطن التأثير والضغط المباشر وغير المباشر على سير الأمور في مصر[٤٧] :

- مباحث الأموال العامة : خمسون شخصيّة هامة من الوزراء وأبنائهم وكبار الصحفيين وعدد من كبار ضباط الجيش والشرطة والقضاء كانوا يتقاضون من الريّان أرباحًا مائة في المائة على إيداعاتهم في كشوف البركة.
- أقوال الريّان في التحقيق تتحوّل إلى القضية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٨ مصر الجديدة في تحقيق نيابة المكافحة والمتّهم فيها مسئول كبير في الدولة.
- رئيس الوزراء عاطف صدقي : لا يوجد شيء اسمه كشوف البركة.
- النائب العام ينفي وجود كشوف البركة.

– صحف المعارضة : سحب القضيّة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٨ من رئيس نيابة مصر الجديدة وصدور قرار بحفظها.

وفي صدد البحث عن سبب اتجاه القطاع الخاص إلى الرأسمالية الطفيلية منذ بداية عهد الانفتاح يقول أحد المحلّلين : إن القطاع الخاصّ غير منجذب أصلاً بحكم تاريخه إلى الاستثمار الصناعي. إن مجال العمل التجاري والمالي هو المجال الوحيد المفتوح أمامه وبخاصّة أن التمويل الأساسي لهذا المجال مصدره "فردي" لا يمرّ بين يدي الدّولة، وهو تحويلات المصريين من الخارج[٤٨].

غير أنّي أجد أنّ هذا التسبيب مردود عليه في شقّيه. ففيما يخصّ الشقّ الأوّل وهو أن القطاع الخاصّ المحلّي غير منجذب بحكم تاريخه إلى الاستثمار الصناعي، ومن ثمّ فإنّ المجال التجاري هو المجال الوحيد المفتوح أمامه، أشير إلى أنّ القطاع الخاصّ في مصر قبل الثورة كان قد اتجه إلى الاستثمار في عدد غير قليل من المشروعات الصناعية الناجحة مثل صناعة النسيج التي كان لها في الإسكندرية وحدها ثلاث شركات على الأقلّ : شركة سباهي وشركة الطويلة وشركة درّه، ومثل صناعة الزجاج (شركة ياسين)، ومثل صناعة العطور (شركة الشبراويشي). ويذكر من تحدّثت معهم في هذا الصدد ممّن عاصروا ما قبل عصر الثورة وفترة التأميمات أنها كانت شركات ناجحة ومزدهرة وأنها لم تكن تتوقف عند تغطية حاجات السوق المحلّية وإنما كان بعضها يصدّر منتجاته للخارج كذلك (المنسوجات والعطور على سبيل المثال).

وفيما يخصّ الشقّ الثاني من التحليل، وهو أنّ اقتصار القطاع الخاصّ المحلّي على النشاط التجاري يرجع إلى أن مصدر التمويل الأساسي للقطاع الخاص مصدر فرديّ لا يمرّ بين يدي الدّولة، وهو تحويلات المصريين في الخارج، فإنّي أجده كذلك مردودًا عليه. فالعاملون في مجال الرأسمالية الطفيلية لم يعتمدوا على هذا المصدر الفرديّ فحسب، ولكنهم لجأوا بشكل واضح وعريض إلى الاقتراض من البنوك كما مرّ بنا (وكما لايزالون يفعلون في أواخر التسعينيات) بل لقد وصلت قروض بعضهم إلى عشرات عديدة من الملايين وكان بإمكانهم (في ظلّ القوة الشرائية للجنيه التي كانت أكبر مما هي عليه الآن)، أو بإمكان عدد منهم على الأقلّ، أن يقيموا بهذه الملايين مشروعات صناعية ذات حجم متوسط أو، على أقل تقدير، مشروعات ذات حجم غير متواضع، ولكن هذا لم يحدث.

وهنا يصبح علينا أن نبحث عن سبب آخر لاتجاه القطاع الخاص إلى المجال الطفيلي. وفي رأيي أن السبب الأساسي الذي يكمن وراء هذا الاتجاه هو أنّه كان ردّ فعل مباشر للتجربة التي

تعرّضت لها المؤسسات الصناعية الإنتاجية الخاصّة لدى صدور قرارات التأميم في يوليو ١٩٦١. لقد كانت هذه القرارات لاتزال قريبة العهد حين بدأت سياسة الانفتاح في ١٩٧٤. وبغضّ النظر عن أية اعتبارات تكون قد أحاطت بقرارات التأميم (سواء أكانت مع هذه القرارات أم عليها) بما في ذلك الاعتبارات التي تخصّ نوع الشرعية التي استندت إليها الدّولة في إقدامها على خطوة التأميم، أو تلك التي تخصّ نوع التعويض الذي قدّمته لأصحاب الشركات المؤممة ومدى قيمته الحقيقية -بغضّ النظر عن كلّ ذلك، فإن أصحاب رأس المال الجديد، مهما كان ترحيبهم (الطبيعي) باتجاه الدّولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي، إلاّ أنّ تجربة التأميم التي أقدمت عليها الدولة قبل ذلك بثلاث عشرة سنة كانت ماثلة أمامهم -وبخاصّة في ظل استحداث السادات لمنصب المدّعي العام الاشتراكي الذي أسند إليه، ضمن صلاحياته، حقّ الدولة في مصادرة الأملاك وأحكام الحراسة عليها. لقد كان معنى التأميم الذي أقدمت عليه الدولة في ١٩٦١، في نظر أصحاب الرأسماليين الجدد، هو تأكيد حقّ الدولة في الاستيلاء على الشركات والمؤسسات التي أقامها أصحاب الشركات المؤمّمة وربطوا حياتهم بتنميتها على المدى الطويل الذي قد يستوعب حياة مؤسس الشركة وحياة خلفه من بعده.

إن تجربة التأميم التي أقدمت عليها الدولة "فعلاً" والتي كانت لها نتائجها السلبية بالنسبة لأصحاب الشركات "فعلاً" (مهما كانت الاعتبارات) كان من شأنها أن تؤدي إلى تخوُّف "فعلي" لدى أصحاب رأس المال الجدد من أية احتمالات مستقبليّة غير مرئية، ومن ثمّ إلى ابتعاد "فعلي" عن المغامرة بمشروعات استثمارية تتصف بطبيعة النمو والتطوير والتوسع "على المدى الطويل" -وهي طبيعة المشروعات الصناعية. وهكذا يصبح المجال المضمون الوحيد أمام الاستثمار الوطني هو المشروعات سريعة الربح التي لا تحتاج، بحكم طبيعتها، إلى الاستثمار طويل الأجل- وهكذا ندخل إلى مجال الرأسمالية الطفيلية، التي نستطيع أن نقول إنّها، بصورة أو بأخرى، استمرار متطوِّر لتجارة الشنطة التي ازدهرت في أثناء عصر التأميم والتي كانت تعتمد على الشراء السريع والبيع السريع والكسب السريع ومن ثمّ تتفادى، إلى أقصى حدّ ممكن، التعرّض لأية أخطار غير منظورة من جانب الدولة.

وربّما كان من المفيد في مجال التعرف على الرأسمالية الطفيلية، من حيث التعرّف على بعض مجالاتها التي يبتعد بها أصحابها عن المخاطرة غير المحسوبة، ثم من حيث الكسب السريع، أن أختم حديثي عن هذه النقطة بثلاثة أمثلة من المشتغلين في ميدان هذا النوع من الرأسمالية، أوردها أحد المحلّلين المعاصرين[٤٩]. وأحد هذه الأمثلة، وهو عن نوع الاستثمارات التي يقدم عليها هؤلاء،

هو عصمت السادات الذي كانت أهم شركاته هي : "الشركة العامة للتوكيلات الملاحيّة والتجارة والتوريدات"، و"شركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع"، و"الشركة العربية للنقل والسياحة". والمثال الثاني، وهو عن نوع استثمارات الرأسمالية الطفيلية كذلك، هو توفيق عبد الحيّ الذي كانت له شركتان : الأولى أقامها في ١٩٧٧ وهي "الشركة الدّولية للعلاقات الصناعية والتجارية" والشهيرة بشركة "إريك" (لتوزيع الدجاج)، والثانية أقامها عام ١٩٨١، إذ قام بتحويل فرع شركة "إريك" بالجيزة إلى شركة مستقلّة تحت اسم "شركة الجيزة الوطنيّة لإنتاج وتوزيع الموادّ الغذائية". أما المثال الثالث فهو عن الكسب السريع غير المشروع فهو عن رشاد عثمان (من رأسماليي القطاع الخاص السكندريين) الذي جاء في حيثيات محكمة القيم العليا حول ثروته ما يلي : تدرُّج ثروة رشاد عثمان ليس طبيعيًا ولا مشروعًا. ولكنه كان وليد تصرّفات غير مشروعة واستغلال علاقته مع بعض الوزراء والتي لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخدمها في التنكيل بخصومه وإبعاد من يتصدّى له من الموظفين العموميين.

٣- كنه التغير الثقافي والصيغ التي اتخذها :

بعد أن تحدثْتُ عن الظروف التي أحاطت بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي ظروف كان لها، حسبما رأينا، تأثير سلبي على تطبيق أو تنفيذ هذه السياسة، أنتقل الآن إلى الحديث عن ظاهرة التغير الثقافي : من حيث كنه هذا التغيّر ثم من حيث الصور أو الصيغ التي اتخذها. وهنا يمكن أن نقول إنّ التغيّر المذكور كان نتيجة مباشرة للفجوة الواسعة بين ما أعلنته الدّولة عن الهدف الإيجابي لسياسة الانفتاح وبين النتائج السلبية لتطبيقه والتي كان لابد أن تترتب على الظروف السلبية المشار إليها.

وفي هذا الصدد يصبح كنه التغير الثقافي هو الحالة المترتبة على الفجوة المذكورة والعناصر التي تشكل مقوماتها، بينما تصبح الصيغ المتعدّدة التي اتخذها التغيّر هي المحاولات المختلفة التي أقدمت عليها الشخصيات المختلفة في الرواية لكي تواجه الفجوة موضوع الحديث.

وأبدأ بالحديث عن هذه الفجوة وكنه التغير الثقافي الذي يدور حولها. وهنا نجد، من جهة، أن الجهات المسئولة اجتهدت، منذ بداية ظهور الاتجاه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، في إشاعة الربط بين هذا الاتجاه وبين الرّخاء الذي سيجلبه على المجتمع. وقد ظهر هذا في أكثر من مناسبة. ففي بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في أوّل إبريل ١٩٧٣ الذي أُعلن فيه لأوّل مرّة مصطلح الانفتاح الاقتصادي وصف الانفتاح بأنه اتجاه «لتطوير الاقتصاد القومي ودفع حركة البناء بما يحقّق مصالح البلاد»، كما وصف بأنه «انفتاح على العالم الخارجي بلا أية حدود أمام حركتنا

الاقتصادية الوطنية للسير بالتنمية بأسرع معدّل ممكن». كذلك فإن الدولة، في سبيل إقناع المجتمع بالاتجاه الجديد، شكلت لجنة هدفها إظهار فشل القطاع العام من خلال إظهار خسائره وذلك من واقع موازناته التقديرية لعامي ١٩٧١/١٩٧٢ و ١٩٧٢/١٩٧٣، ومن ثم فتح مجال إيجابي لمناقشة الاتجاه الجديد(٥٠). وأذكر، ويذكر من تحدثت معهم ممّن عاصروا تلك الفترة، الحوار التليفزيوني المطوّل الذي دار بين أنور السادات (رئيس الدولة آنذاك) وبين المذيعة السابقة همّت مصطفى، والذي تحدث في خلاله السّادات مكررًا عن ارتباط سياسة الانفتاح بالرّخاء ارتباطًا مؤكدًا.

من الجهة الأخرى للفجوة نجد الطرف المقابل، وهو الطرف المتمثل في ارتفاع الأسعار ارتفاعًا متزايدًا على امتداد الفترة موضوع الدراسة بسبب الظروف الثلاثة التي أسلفت الحديث عنها، وهي ظروف كان من شأنها أن تؤثّر سلبيًا على وضع مصر الاقتصادي. ويبدو هذا التأثير السلبي واضحًا في التدنّي المستمر لمعدّل النموّ في الناتج القومي الإجمالي. فبعد أن كان هذا المعدّل ٨٪ في الفترة ما بين ١٩٧٥، ١٩٨٢، انخفض إلى ٥٪ في السنوات الثلاث التالية (١٩٨٣-١٩٨٥) ثمّ إلى نحو ١٪ (بين ١٩٨٦/١٩٨٧، ١٩٩٠)، فإذا وصلنا إلى أغسطس ١٩٩٠ وجدنا الديون الخارجية تزيد عن الناتج القومي الإجمالي بأكثر من مرّة ونصف(٥١). وقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي انخفاض القيمة الشرائية للنقد المصري (وهو مرادف لارتفاع الأسعار) أو ما يسمّى بظاهرة "التضخّم"(٥٢).

وأودّ أن أقول في هذا الصدد إنه إذا كان التضّخم وما يواكبه من زيادة الأسعار يؤثر سلبيًا على المجتمع في إطاره العام، فإنّ هذا التأثير السلبيّ يظهر في حالة الشريحة الحدودية التي تنتمي إليها شخصيات الرواية قيد الدراسة، بشكل أكثر من غيرها. ويرجع ذلك إلى سببين:

أحدهما أنها بحكم موقعها الحدودي تتطلع بالضرورة إلى الالتحاق بالطبقة الوسطى (في مستوى أو آخر من مستوياتها) امتدادًا للمسلّمة الاجتماعية التي تقول إن الثقافة الدنيا تتأثر دائمًا بالثقافة العليا- وذلك دون أن يكون للشريحة المذكورة الدخل المتيسّر لهذه الطبقة الوسطى.

أما السبب الآخر الذي أدّى إلى التأثير السلبي لزيادة الأسعار على هذه الشريحة (فيما يخصّ شخصيات الرواية) فهو أنّها كانت في أغلبها من موظّفي الحكومة (عسكريّا أو مدنيّا) ذوي الدخل المحدّد والمحدود، الذي لا يستطيع أن يجاري في تزايده التقليدي البطيء والبسيط، الارتفاع المستمر للأسعار.

وقد عكست الرواية ظاهرة ارتفاع الأسعار في أكثر من مناسبة. سواء في الفصول التي خصصها الكاتب لمقتطفات الأخبار الصحفية أو في تلك التي عرض فيها أحداث الرّواية. وأقدّم

هنا، فيما يخصّ مقتطفات الأخبار، ثلاثة أمثلة في مراحل مختلفة من الفترة التي تنسحب عليها الرواية[٥٣]:

- ارتفاع جديد في الأسعار بسبب إلغاء الدعم الحكومي سرًّا عن بعض السلع الأساسية.
- الأسرة المصرية تنفق بين ٥٠ في المائة و٩٠ في المائة من دخلها على الغذاء فقط بسبب الغلاء المتزايد.
- ارتفاع جديد في أسعار المواد الأساسية.

وفيما يخصّ أحداث الرواية، يظهر هذا الارتفاع في الأسعار في صورة مباشرة يمكننا أن نلمسها في المثالين التاليين اللذين يصوران المستوى المعيشي لذات وزوجها عبد المجيد في فترتين من فترات حياتهما الزوجية والأسرية: ففي المناسبة الأولى نجد عبد المجيد، الذي يعلن في بداية حياته الزوجية (حوالي بداية عهد الانفتاح)[٥٤] أن ذات سيكون مكانها هو البيت الذي سيحتاج إلى كل وقتها، فضلاً عن أنه قادر على تلبية كلّ احتياجاتهما، نجده لا يلبث أن يغير موقفه فيقرر أنها «لابّد أن تعمل كالأخريات» وذلك من حيث أنّ تكاليف المعيشة «لم تتوقف... عن الارتفاع»[٥٥]. أما المناسبة الثانية فنجد فيها أسرة ذات وعبد المجيد تستبعد الدجاج من قائمة طعام الأسرة بناء على طلب عبد المجيد الذي كان قد سمع أن لحم الدجاج له آثار سلبية على الرغبة الجنسية لدى الرجال، ولكنه لم يلبث (دون سبب صحّيّ !) أن استبعد كذلك اللحوم الحمراء. أما ذات فقد رحّبت بهذا الوضع الجديد بسبب ارتفاع أسعار هذين النوعين من الغذاء واعتمدت، بدلاً منهما، على الأسماك والبيض والألبان[٥٦].

وفي الواقع فإنّ بيانات البنك الدولي لعام ١٩٨٠ تُظهر لنا تدني دخل الموظفين الذين كان منهم أغلب أفراد الشريحة الحدودية التي تتناول الرواية أحوالها. ففي هذه البيانات نجد أن «٨٠ في المائة من موظفي الحكومة يحصلون على متوسط دخل مقداره ستمائة جنيه في السنة»[٥٧]، وهو دخل متدنٍ بكلّ المقاييس. ولكن أمام الدافع القوي لتقليد الطبقة الوسطى، نتيجة للمسلّمة التي أسلفت الإشارة إليها (وهي محاولة الثقافة الدنيا تقليد الثقافة العليا)[٥٨]، فقد عمد بعض أفراد الشريحة إلى الاستعانة على هذا التقليد بدخول جانبية مؤقتة وغير ثابتة. وعلى سبيل المثال: هناك المدرس العائد من الكويت وضابط الشرطة الذي كان في مهمّة أمنيّة في سلطنة عمان وضابط الجيش الذي عاد من مهمّة تدريبيّة في الولايات المتّحدة، كما كانت هناك الطريقة التي لجأت إليها ذات وهي أن تشترك في جمعية مع زميلاتها في قسم الأرشيف (بالصحيفة اليومية التي تعمل بها) بنصيبين تقبض عليها ألفي جنيه على مرّتين، كلّ مرّة في شهر معيّن[٥٩].

* * *

وقد اتخذت محاولات التعامل من جانب أفراد الشريحة قيد الدرس مع المعادلة الصعبة أربع صيغ، حسبما يظهر من مواقف الرواية. وأولى هذه الصيغ هي نمط الإنفاق الاستهلاكي الذي اتجّهت إليه في محاولة التقليد الذي نحن بصدد الحديث عنه. وأود أن أشير هنا إلى أنّ هذا التقليد لم يكن يرقى، في أغلب الحالات، إلى الأساسيات الثابتة الدائمة لحياة الطبقة الوسطى (الغذاء والكساء والمسكن)، فقد كان هذا في الواقع في غير متناول أفراد شريحتنا الحدودية، وإنما كان في بعض المظاهر الكمالية التي يحاولون تقليدها.

وقد ظهرت هذه الصيغة في ثلاث صور رئيسية : إحداها محاولة الاقتناء الفعلي لكماليات الطبقة التي يحاولون تقليدها، ومن أمثلة ذلك[٦٠]: التخلص من الدهان الزيتي لجدران المطبخ والحمام والاستعاضة عن ذلك بتغطيتها بالسيراميك، والتخلص من الدواليب القديمة في المطبخ والتي كانت تحقق هدفها العملي فحسب ليحلّ محلّها تشكيل متناسق من الرفوف والدواليب التي تحتضن أجهزة المطبخ المختلفة، وفي حالة الحمّام أجهزة حديثة متعدّدة القطع ذات الاستخدامات الكمالية. وقد قاد هذا الاتجاه ذات (مع بقية سكان العمارة) إلى أن تحاول تنفيذه إلى آخر حدود المستطاع. ولكن ذلك لم يمنعها من أن تأخذ زوجها عبد المجيد في جولة تفقّدية بين دكاكين الأدوات الصحيّة توقفت فيها طويلاً أمام طاقم حمّام من الرخام الصناعي من تسع قطع لم تعرف معنى إحداها أو استعمالها. وإلى جانب ذلك كانت هناك الاستعاضة عن طلاء الزيت في بقية غرف الشقة بورق حائط ثم تغييره، كلّما سنحت الفرصة، بآخر أكثر حداثة، وإدخال نظام التكييف ثم تدعيمه من عام لعام، وزيادة عدد الأجهزة الكهربائية. ثم كان هناك الذين ينظرون إلى السيارة، لا كمجرّد أداة للمواصلات، ولكن كأداة كمالية مظهرية من مظاهر الطبقة الوسطى من حيث حجمها وماركتها وحداثة طرازها: وهكذا نجد السيدة التي تعود من الخليج وزوجها ومعها سيارة فارهة، وضابط الجيش الذي استبدل بسيارته الفيات ١٣١ القديمة سيارة مازدا على الصفر. كذلك نجد مرة أخرى السيدة العائدة من الخليج ومعها مجمِدّة (ديب فريزر) كماليّة التوجّه من حيث أنها «تتسع لاحتياجات مطعم كامل»، والذي يركّب جهاز انتركوم على باب شقّته، إلى جانب تركيب العدسات اللاصقة واستخدام النظارات الكارتييه.

أما الصورة الثانية من صور التعلّق بالكماليات (الإنفاق الاستهلاكي) فنجد فيها هذا التوجّه يتعدّى الرغبة الشخصية، من جانب أفراد شريحتنا الحدودية، في التشبّه والتشبّث بمظاهر الطبقة الوسطى (دون أساسيات حياتها في أغلب الأحوال)، ليصل إلى التباهي بهذه المظاهر أمام الآخرين ولفت أنظارهم إليها. والمثل الذي أقدمه على هذا التوجّه هو ما حدث بشأن جهاز الفيديو الذي اشتراه الشنقيطي (جار ذات وعبد المجيد). وهنا نجد زوجته سميحة تحرص على إعلان

هذ النبأ في دائرة أوسع من دائرة سكّان العمارة: وهكذا، حين استعارت فيلمًا من نادي الفيديو القريب، نجد أنها «حملته طول الطريق بأطراف أصابعها حتى تسهل أرجحته أمام العيون المطلة من النوافذ»[٦١].

أما أفراد الشريحة من شخصيات الرواية قيد البحث، ممّن لم يكن في وسعهم اقتناء الكماليات (جزئيًا أو كليًا) أو استعراضها بغرض إبهار الآخرين، فإنهم لم ينسوا هذه الكماليات رغم ذلك، وإنما تعلّقوا بأهدابها بطريقتهم الخاصّة - وهي التعرف على أدقّ التفاصيل عنها وعن التفاصيل الأخرى المؤدية إليها أو المتصلة بها. ويظهر هذا في الأحاديث المستمرة لزميلات ذات في مكان عملها بالجريدة اليومية في "الموضوعات المفضّلة" لديهم وهي «مشاكل السيارات والفروق الدقيقة بين أكثر من أربعين نوعًا منها تجري في شوارع القاهرة، والسرمكة (تركيب السيراميك في المطابخ والحمامات) ... وأسواق الخليج الحرّة وغير الحرّة، وعقود العمل في الخارج وشرائط الفيديو.... الخ»[٦٢].

وأنقل الحديث الآن إلى الصيغة الثانية التي اتخذتها محاولات التعامل من جانب الشريحة الحدودية موضوع الدراسة. وأبدأ في هذا الصدد بالإشارة إلى أن ظروف الرأسمالية الطفيلية كان من نتائجها أن قفزت دخول بعض الأفراد إلى أحجام غير مشروعة وغير معقولة في فترة قصيرة[٦٣] وهو أمر كان من شأنه أن يحيط به عدد من مظاهر الإنفاق الاستفزازية من جانب المشتغلين في دائرة هذا النوع من الرأسمالية[٦٤]. وقد أدّى ذلك في نهاية الأمر إلى الصيغة التي أطرحها الآن وهي: اهتزاز القيم الأخلاقيّة.

ونحن نستطيع أن نتابع اهتزاز هذه القيم على عدد من الأصعدة من خلال أحداث الرواية موضوع الدراسة. فعلى الصعيد الأسري الذي تمثله العلاقات الزوجية، نجد ذات تضج من وضع زوجها عبد المجيد الذي لم يستطع أن يحقّق لها أحلامها فيما يخصّ الكماليات التي تريد أن تقتنيها أو تتعامل معها. وحين تُواجه عبد المجيد في مشادّة عائلية حول هذا الموضوع ويجيبها «أعمل إيه؟ أسرق؟!» يأتي ردها على الفور «ومالـه... فيها إيه؟»[٦٥]. وحقيقة أنها تردف هذه الإجابة بتساؤلها عن السبب الذي من أجله «لا يسافر مثل الآخرين للعمل في الخارج»، إلا أن اتجاه القيمة الأخلاقية المهزوزة كان واردًا في ذهنها فلم تظهر أي تردّد أو تحفّظ في التعبير عنه، حتى ولو لم تكن السرقة التي تقصدها مباشرة وإنّما تتمّ عن طريق الانحراف في أداء وظيفة زوجها في البنك الذي يعمل به.

ولم يكن الصعيد الأسري وحده هو الذي ظهر فيه اهتزاز القيم الأخلاقيّة، فقد ظهر كذلك على صعيد الوظائف الحكومية. وأودّ أن أشير، قبل أن أقدّم أمثلتي من الرواية في هذا

المجال، إلى ما ذكره أحدّ المفكّرين المعاصرين فيما يخص تصرفات الموظفين. إنّ الدولة، حسبما يذكر هذا المفكر، «ليست كيانًا ميتافيزيقيًا»، ولكنها «مجموعة من الأجهزة المحدّدة يسيطر عليها عدد من الأفراد والفئات (الموظفين)، والتي (أي الفئات) كثيرًا ما تحمي مصالحها المباشرة وراء ستار الدفاع عن المصلحة العامّة. ومع توسع نشاط الدولة وانتشار أجهزتها أصبحت الغلبة للعنصر البيروقراطي وأصبحت الدولة إلى حدّ كبير رهينة الموظفين.... وقد تهدّد مصالح الأفراد ومصالح المجتمع باسم المصلحة العامة لصالح العاملين بها (الموظفين)»[٦٦]. ونحن نستطيع في الواقع أن نلمس هذا التوجيه في أكثر من مجال: توجيه العمل الحكومي في اتجاه معين، اختيار الموظفين من قبل رئيس المصلحة أو القسم، توزيعهم، الإسراع بالإجراءات أو الإبطاء فيها ... إلخ، ولكنّي لا أقصد هذا النوع من التصرفات التي قد توصف بأنها غير متمسِّكة بروح الالتزام الكامل أو بأي وصف مشابه. وإنما المعنى الذي أقصده هو "الانحراف" المباشر الذي يشير إلى اهتزاز القيم الأخلاقية والذي لا يحتمل أي تأويل يخفف من وقعه.

وأقدّم، من خلال الرواية، ثلاثة أمثلة لثلاثة أنماط من هذا النوع من الانحراف. والمثال الأول يظهر فيه موظف وزارة الزراعة (وهو أحد سكان العمارة) الذي يتربّح (بالرشوة المباشرة) من خلال اللعب على المنافسة التي تشتعل في مواسم زراعية معيّنة بين شركات المبيدات الحشرية الأجنبية المورّدة للوزارة[٦٧]، بما يعنيه ذلك من إخضاع اختياره للمبيدات لمصلحته المادية الشخصية وليس لمصلحة الموسم الزراعي. والمثال الثاني للانحراف لدى الموظفين هو ما كان يقوم به الشنقيطي (جار عبد المجيد وذات في العمارة) الذي كان مهندسًا معماريًا في المجلس المحلي لمصر الجديدة. لقد كان هذا المهندس المعماري يتربّح عن طريق الرشوة المفروضة المباشرة لقاء إعطاء تصاريح (مخالفة للقانون بشكل صريح) بهدم الفيلاّت والعمارات القديمة، كما كان يتربّح من توجيه خطط المنشآت العامة بما يزيد من خطواتها أو يتطلب إعادة بعض هذه الخطوات ومن ثم يحصل على مزيد من "المبالغ الجانبية" التي تواكب هذه الإجراءات بشكل أو بآخر، كما حدث في إقامة كوبري فوق ميدان الطيران وما ترتب على ذلك من تغيير في خط المترو ثم مشروع لتجميل موقع الخط بعد نقله، ثم إقامة نموذج لتمثال رمسيس الثاني ثم محاولة أخرى للتغيير لم يتمكن من إتمامها بعد أن انكشف أمره فنقل إلى عمل آخر في المجلس المحلي[٦٨]. ثم أعرض المثال الثالث للانحراف أو اهتزاز القيم الأخلاقية على صعيد الموظفين الحكوميين. وقد تجاوز هذا المثل "التربّح من خلال الوظيفة" بصورتيه السابقتين إلى عملية نصب وتحايل تصل إلى ما يمكن أن نسميه "سرقة أدوات الوظيفة" ذاتها بالفعل. وهنا نجد رئيس مجلس إدارة الجريدة والتي تعمل بها ذات وقد «أمر

بشراء آلة للطباعة بالغة الحداثة بعشرات الآلاف من الدولارات، ثم أودعت البدروم بعد أن تبيّن عدم الحاجة إليها، وبعد قليل تم تكهينها، وبيعت لأحد أقاربه بعشرات المئات من الجنيهات»[٦٩].

وبعد أن انتهيت من الحديث عن الصيغتين الأوليين للتغير الثقافي لدى الشريحة الحدودية (وهما الاتجاه نحو الكماليات أو الإنفاق الاستهلاكي ثم اهتزاز القيم الأخلاقية) أنتقل الآن إلى الصيغة الثالثة وهي "تبديد الدور" الذي يقوم به المتخصصون لخدمة المجتمع (إلى جانب خدمة أنفسهم بطبيعة الحال)، وذلك بأيدي المتخصصين ذاتهم، ويعني هذا، في ألفاظ أخرى، عدم الإخلاص للتخصص الذي حصل عليه الفرد على حساب الدولة ومن ثم التفريط في الاستثمار الذي قدمه المجتمع لتعليم أفراد من أجل خدمته في النهاية - وذلك لحساب منفعة مادية لهؤلاء الأفراد وحدهم كأشخاص. وأقدم من الرواية مثالين على ذلك : أحدهما هو عصام، الأخ الأصغر لصفية (صديقة ذات)، وكان قد غاب وطالت غيبته في الخارج حيث أكمل دراسته العليا وأخذ درجته العلمية في أحد التخصصات النظرية. وهنا نجده، بعد الانتهاء من الإجراءات الجمركية (في الإسكندرية) لدى عودته، وبمجرد استقراره في سيارة العودة إلى منزل أخته، يبرز حقيبة جلدية مليئة بإطارات النظارات المتنوعة ويسأل إذا كانت لها سوق في مصر ويذكر أن معه توكيلها. كما كانت الحقيبة تحتوي، بالإضافة إلى الإطارات، أشرطة فيديو من نوع جديد يتميز بقوة تحمّل أكثر من الأنواع السائدة ... وأجهزة إلكترونية صغيرة لمكافحة الناموس أمّن الجميع على حاجة كل بيت مصري إليها[٧٠]. أمّا المثال الثاني فهو عادل، زوج منال (إحدى صديقات ذات)، الذي كان قد سافر في بعثة للحصول على درجة الدكتوراه، ثم عاد من جنيف بعد انتهاء عقد عمل مع الأمم المتحدة. إننا نجد الدكتور عادل، في بداية عودته إلى مصر وعمله في أكاديمية البحث العلمي متحمسًا لأن يوضح لأصدقائه ومعارفه الكيفية التي تتخلل بها المبيدات الحشرية أنسجة الخضروات والفاكهة وكيف أنها تعشّش في ثناياها لتنتقل بعد ذلك إلى الإنسان عن طريق الفم والمعدة وتورده موارد التهلكة، وهو ينصح بمعالجة ذلك عن طريق الفواكه والخضروات الطازجة (التي لم تتعرض للمبيدات الحشرية) لدرجة جعلت معارفه يطلقون عليه لقب الدكتور "فْرِشْ" ولكننا لا نلبث أن نجده يتخذ خطوة غريبة يبدّد فيها دوره الذي أرسلته الدولة لإعداد نفسه له : لقد ترك منصبه في الأكاديمية ليفتح مكتب توكيل لأكبر شركة مبيدات حشرية (بالذات) في سويسره[٧١].

وأخيرًا، وليس آخرًا، أصل إلى الصيغة الرابعة التي اتخذتها الشريحة قيد الدرس للتعامل مع الظروف التي أحاطت بمصر في فترة تنفيذ سياسة الانفتاح، وهي الظروف التي أدّت إلى التغيّر الثقافي في الفترة المذكورة. وهذه الصيغة هي التغرّب (أو الاستغراب حسبما يفضل بعض المفكرين

أن يسمّوا هذا الاتجاه occidentalism أو westernism (ومؤدى هذه الصيغة هو محاولة الابتعاد عن مقومات أو عن مظاهر الهوية أو الشخصية المحلية (لا أعني هنا التحلل من مشاعر الوطنية nationalism) ومحاولة تقليد الغرب، وهو اتجاه قريب من التفرنج europeanism أو محاولة الاقتراب منه. ويظهر هذا في محاولة التمسح باللغة الأجنبية أو التعامل معها بشكل أو بآخر.

وأودّ، قبل البدء في الحديث عن هذه الصيغة من صيغ التغير الثقافي، أن أذكر أن قدرًا من التمسّح بهذه اللغة كان موجودًا بالفعل قبل زمن الانفتاح حسبما نرى من مواقف الرواية (وفي الواقع حسبما كان موجودًا في بعض الأوساط وبخاصة الأوساط المثقفة في المجتمع المصري). وهنا نجد عبد المجيد في أثناء فترة خطوبته لذات (في أواسط الستينيات) يتمسّك باستخدام بعض الكلمات الإنجليزية التي يرددها في كل مناسبة، مثل كلمة "أوف كورس". وحين سألته ذات عن معناها تظاهر بالدهشة وقال موضحًا «أوف كورس ؟ بالطبع»[٧٢]. وحين ارتفعت تكاليف المعيشة وغيّر رأيه في بقائها بالمنزل كربّة بيت فحسب ورأى أنها لابد أن تعمل كالأخريات، «أعلن... أن بقاءها في المنزل ليس له مينج»[٧٣].

على أن موجة التغرّب كانت قد بدأت تتغلغل مع انتشار فروع الشركات الأجنبية وإغراءات العمل فيها والتوجّه نحو كلّ ما هو مستورد وأجنبي بعد انقطاع الواردات الأجنبية أثناء فترة القطاع العام التي امتدت قرابة عقد ونصف من الزمان. وهكذا نجد منظرًا في الرواية يشير إلى انتشار استخدام اللغة الإنجليزية في أسماء المحلاّت حيث نرى «الواجهات الحمراء لمحلات الويمبي والكنتكي فرايد تشيكن ... واللافتات البارزة من العمارات الجديدة معلنة بحروف أجنبية عن مكاتب استشارية وتوكيلات أجنبية ومحلاّت أنتيكات وديكورات»[٧٤] -وهو مظهر لم يقتصر على هذه المكاتب والمحلاّت، ولكنّه امتدّ بطريقة تكاد تكون مضحكة إلى محلاّت متواضعة مثل دكان لتصليح الغسّالات كان يملكه شخص اسمه رجب وإخوته، حيث نجده يرفع لافتة جديدة ملوّنة تعلن عن «رجبكو برذرز للأدوات الصحية»[٧٥] كما امتد إلى مناسبات أكثر إضحاكًا حين يستخدم بعض الأشخاص كلمات إنجليزية إمّا ذات نطق خاطئ أو في غير موضعها. ونحن نشاهد مثل هذه المناسبة في فندق هيلتون حيث كانت ذات ستقابل جارتها سميحة (في أمر اضطراري). وهنا نجدها تتلافى الاصطدام بأحد موظفي الفندق وهو يمضي مسرعًا فيقول لها «اكسيوز (بدلاً من اكسكيوز) مي يا فندم» فترد عليه في ارتباك «سوري» (بدلاً من "أولرايت")[٧٦].

وهناك ظاهرة أخرى في هذا الصدد، وهي انتشار "مدارس اللغات" التي أخذت تتفشّى أثناء فترة الانفتاح التي تنسحب عليها الرواية قيد البحث (وفي الواقع حتى الآن ونحن في أواخر

التسعينيات). وهو اتجاه تصوِّره الرواية حين نرى ذات وهي تشاهد، إلى جانب أسماء المحلات والمكاتب -التي سبقت الإشارة إليها والمكتوبة باللغة الإنجليزية- صفوف السيارات الخاصة التي تنتظر خروج الأبناء «من مدارس اللغات الواقعة في الشوارع الجانبية»[٧٧]. وفي هذا المجال ينبغي أن أذكر أن المدارس الأجنبية (التي تدرِّس بالضرورة بلغات أجنبية) كانت موجودة في مصر -في الحقيقة- قبل فترة الانفتاح، بل قبل ثورة ١٩٥٢ ذاتها، مثل المدارس الإنجليزية والفرنسية والأمريكية وغيرها. ولكن ينبغي أن أذكر كذلك أنّ الذين كانوا يدخلون هذه المدارس كانوا، عادة، إما من أبناء الجاليات الأجنبية أو من المصريين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى (في مستواها الأعلى) أو الطبقة الأرستقراطية. ولكن في حالة مدارس اللغات التي ظهرت في عهد الانفتاح، فإننا نجد أن الإقبال عليها لم يقتصر على أنه اقترب من التهافت، كما رأينا في المثال السابق مباشرة، ولكنّه كان يزيد على ذلك في أنه بدأ يجتذب أبناء الشريحة الحدودية قيد البحث.

وفي هذا الصدد تصوِّر الرواية مشادّة بين ذات وعبد المجيد، نعرف من خلالها أن أبناء أختها زينب وأبناء صديقاتها هناء ومنال وعفاف (وجميعهن ينتمين إلى الشريحة نفسها) يتردّدون على مدارس اللغات، كما نرى ذات، من خلال المشادة، تنعي حظّها لأنّ ابنتيهما (هي وعبد المجيد) تذهبان إلى مدارس حكومية، وتنحى باللائمة على عبد المجيد الذي كان السبب في هذا الوضع -«الأمر الذي سيحرمهما ... من الفرص التي يتمتع بها أبناء هناء ومنال وعفاف وزينب»[٧٨]. ويصل هذا التوجه إلى اللغة الأجنبية إلى ذروته حين نجد ذات لا تَقْنَع ولا تقنع بمستوى المدرسة الابتدائية الحكومية التي كانت الفكرة المبدئية أن يلتحق بها ابنها الصغير، فتحاول أن تلحقه بمدرسة خاصّة تسمَّى "الجامعة الإسلاميّة" بناء على تشجيع من زميلاتها في العمل (اللاتي هنّ في نفس مستواها الماديّ) -وهي مدرسة تتعامل باللغة الإنجليزية بدءًا من أول غرفة يقابلها الزائر والتي كُتبت عليها كلمة "الاستقبال" باللغة الإنجليزية وانتهاءً بالرسوم التوضيحية المكتوبة باللغة الإنجليزية[٧٩].

* * *

وتبقى وقفة أخيرة في سياق التغيُّر الثقافي الذي تعرَّضَت له الشريحة موضوع البحث، وهي : هل انساق أفراد هذه الشريحة بشكل كامل إلى الطرق التي واكبت هذا التغيُّر ؟

وللإجابة على ذلك أقول إن الاتجاه كان واضحًا على مسار هذا التغيُّر. وقد كان هذا في الواقع طبيعيًا، فالشريحة المذكورة، كما أسلفت في الشطر الأول من هذه الدراسة، لم تكن قد تحوّلت بعد إلى طبقة ذات مقومات ثابتة، ومن ثم فقد كان من اليسير أن تنجرف الشريحة فيما

انجرفت إليه خلال تعاملها مع الفجوة الواسعة التي أصبحت تفصل بين دخول أفرادها ودخول المنتمين إلى الرأسمالية الطفيليّة وما جاء في ركابهم من مظاهر الكماليات التي طرحت نفسها على الساحة نتيجة للوضع الجديد -وهي مظاهر لم يكن من اليسير أن يتعامل بها أو معها إلاّ أفراد الرأسمالية الطفيلية أو على الأقل الطبقة المتوسطة ذات المقوّمات الثابتة.

ولكن، مع ذلك، فإنّ الانسياق وراء الصيغ الجديدة للتغيّر الثقافي لم يكن كاملاً أو شاملاً. فلا هو جرف كل أفراد الشريحة، ولا هو شمل كل الصيغ. وأسوق للتدليل على ذلك شاهدين أو ثلاثة من الرواية. والشاهد الأول على عدم انخراط كل أفراد الشريحة في محاولة اللحاق بالمظاهر الجديدة أو التوصل إليها من خلال الدخول غير الثابتة هو عزيز (زوج صفية صديقة ذات). إن مستوى شقتهم في الإسكندرية كان متدنيًا، إن لم يكن متدهورًا في الواقع إلى حدّ ملموس سواء في صيانتها أو في أثاثها أو في ملابس صفية أو مستوى طعامها، ومع ذلك فهو يغطّي الضرورات الأساسية لأسرته دون التطلع إلى الكماليات، بل إنّه يرفض الفرصة التي قد توصّله إلى ذلك (بشكل يعرف أنه سيكون مؤقتًا) فلا يوافق على عقد عمل بالسعودية سواء بالنسبة لزوجته أو بالنسبة له[٨٠]، كما لا نراه، من خلال مواقف الرواية أو أحداثها يتّجه أيّ توجّه آخر من شأنه أن يلهث وراء الصيغ المهتزة للتغيّر الثقافي الجديد.

والمثال الآخر أقدّمه في صدد عدم الانجراف وراء كلّ صيغ التغيّر بدون استثناء. والمثل يخصّ عبد المجيد، زوج ذات، والصيغة التي لم ينجرف وراءها هي تزعزع القيم الأخلاقية -وتخصّ التعامل مع البنوك على وجه التحديد، فقد كان عبد المجيد، كما نعرف موظفًا في واحد من هذه البنوك. وأحد المواقف التي نجدها في الرواية في هذا المجال هو حين طلب منه رئيسه في البنك البيانات الخاصة بوديعة نفيسة أبو حسين، وهنا يقوم عبد المجيد باستخراج أوراق الوديعة، ولكنه لا يكاد يستخلص النتائج الضرورية (التي يبدو أنها كانت تبيّن زيف المعاملة بأكملها) حتى تفرض نفيسة أبو حسين نفسها عليه بضغط إغرائي غير عادي، مقوماته جمال صارخ وأناقة زائدة وإغراء بشفتين «ناعمتين مكتنزتين، صبغهما إصبع الروج الداعر بلون الدّم القاني»[٨١].

على أن هذا النوع من الإغراء فيما يخصّ التعامل مع البنوك، لم يكن هو الوحيد الذي تعرّض له عبد المجيد. فقد كان هناك نوع آخر هو «شراء خدماته» عن طريق إعطائه نسبة من قرض مطلوب بضمانات وهمية. وهنا نجد الشنقيطي (جار عبد المجيد في العمارة) يعرّف عبد المجيد بشخص آخر هو "الحاج" الذي يعرض عليه المطلوب وهو «قرض من البنك مقداره ٤٥٠ ألف جنيه بضمان ٧٠٠ طن فول سوداني والأوراق جاهزة وتتضمن بوليصة تأمين على البضاعة بحوالي

٢٠٠ ألف جنيه» والمشكلة هي أنه «لا توجد في الحقيقة حبة فول سوداني واحدة». أما المطلوب من عبد المجيد فهو يُلْقَى إليه في كلام متروك لفطنته «دورك يا بطل : التسهيل والتسليك مقابل ١٥ في المائة (٦٧ ألف جنيه وكسور) تتقاسمها مع معاونك أو تأخذها كلّها»[٨٢]. وقد استطاع عبد المجيد مقاومة الإغراء في الموقف الأول، وكاد أن يقع تحت إغراء الموقف الثاني، ولكنه تراجع في اللحظة الأخيرة خوفًا من افتضاح أمره وبوازع بقية من تديُّن[٨٣].

الحواشـــي :

(*) يرى بعض المفكّرين أن فترة القطاع العام التي مرت بها مصر لم تكن خالية من سياسة الانفتاح الاقتصادي. وإن كان ذلك قد تم في حدود. وأنّ خطوات قد تمت في هذا الاتجاه فيما يخصّ الاستعانة بالاستثمار الأجنبي. ومن بين هذه الخطوات (فيما يخص فترة القطاع العام) تأكيد ميثاق العمل الوطني الصادر عام ١٩٦٢ (بعد قرارات التأميم بسنة) على الحاجة لرأس المال الأجنبي والإمكانات التي يمكن أن يتيحها. وقد جاءت في أعقاب هذه الخطوة خطوات أخرى تمثلت في القانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ المتعلق بإقامة منطقة حرّة في بورسعيد، متضمنًا قسمًا من رأس المال الأجنبي الذي يستثمر في المنطقة الحرة وتقرير ضمانات ضدّ التأميم (ولكن هذا القانون لم ينفذ نظرًا لظروف حرب ١٩٦٧ وما تلاها)، ثم قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة وقد انطوى على ضمانات ضدّ المصادرة والتأميم. راجع:

محمد عبد الهادي والي: الانفتاح الاقتصادي والقرية المصرية، ط٢، طنطا، ١٩٩٥، ص ص ٧٦- ٧٧.

(١) يصل هذا الاتجاه في الكتابة إلى ذروة شكله المباشر في دراسات مثل:

عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٧٩، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

إبراهيم العيسوي: في إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٨٤.

عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

سيد البحراوي: الحداثة التابعة في الثقافة المصرية، ميرديت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.

(٢) حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٦٦- ٦٩.

(٣) Goldmann, L. : *Towards a Sociology of the Novel* (translated by A. Sheridan), Tavistock, London, 1975, pp. 13, 18 ff.

(٤) صنع الله إبراهيم، ذات، دار المستقبل العربي، ط١، القاهرة، ص٧. هذا وسوف أشير إلى هذه الرواية بعد الآن تحت اسم: الرواية.

(٥) Milner, Andrew : *Literature, Culture and Society*, UCL Press, London, 1996, p.88.

(٦) روايات ظهرت للكاتب صنع الله إبراهيم قبل "ذات":

نجمة أغسطس، ط١، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق ١٩٧٤.

اللجنة، دار الكلمة، ط١، بيروت ١٩٨١.

تلك الرائحة، أول طبعة كاملة لم تصادر، دار شهدي، الخرطوم، ١٩٨٦.

رواية ظهرت بعد ذات:

شرف، ط١، روايات الهلال، القاهرة، مارس ١٩٩٧.

(٧) حديث مع كاتب الرواية أكدّ لي فيه هاتين الصفتين وأضاف أنّي استطيع أن أقول إنّه شيوعي، كذلك أنه مع عبد الناصر بمنهجه وسياسته التي تؤدّي إلى التنمية ولكنّه ليس ناصريًّا.

(٨) Watt, I.: *The Rise of the Novel*, Harmondsworth, Penguin, 1963, p.61.

(٩) الرواية: ص١١.

(١٠) الرواية: ص١٥.

(١١) الرواية: الصفحة ذاتها.

(١٢) الرواية: ص ص ١٢و ١٨.

(١٣) الرواية: ص١٨.

(١٤) الرواية: ص١٤.

(١٥) الرواية: الصفحة ذاتها.

(١٦) الرواية: ص١٢.

(١٧) الرواية: ص١٤.

(١٨) الرواية: الصفحة ذاتها.

(١٩) هذان هما المقوّمان المشتركان بين المفهومين السائدين للطبقة، وهما : المفهوم الأحادي لكارل ماركس والمفهوم التكاملي لماكس فيبر، راجع:

غريب محمد سيد أحمد: الطبقات الاجتماعية، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص ص ٤٨، ١٠٢، هذا، وهناك محاولات لتقديم مفهوم ثالث للطبقة تدخل فيه عناصر وطنية أو عنصرية أو غيرها، ولكنّي وجدت أنها لا تمسّ موضوعنا، راجع:

Walton, John: *Class, Community and the Social Structure of History* (in; *Reworking Class*, edited by John Hall, Cornell University Press, Ithaca and London, 1997, 47.

(٢٠) الرواية: ص ص ١٩، ٢٠.

(٢١) الرواية: ص ص ١٨، ١٩.

(٢٢) الرواية: ص١٩.

(٢٣) الرواية: ص ٢٤.

(٢٤) الرواية: ص٢٠.

(٢٥) الرواية: ص٢٣.

(٢٦) الرواية: ص٢٦.

(٢٧) الرواية: ص١١.

(٢٨) راجع حاشية رقم ١٧.

(٢٩) الرواية: ص١٢.

(٣٠) راجع عن هذه الفكرة

حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة العامّة للكتاب، ١٩٩٩، ص٦٢.

(٣١) إلى جانب ظروف فرعية متعدّدة هناك ظرفان أساسيّان هما: أن رجال ثورة ١٩٥٢ نجحوا في إشاعة فكرة أن الثورة، التي كانت بدايتها حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو من تلك السنة، إنما جاءت مخلّصة للمجتمع المصري، ومن ثم فإنّ كل ما تقوم به من تصرفات هو استمرار لدور المخلّص، أما الظرف الآخر فهو الشخصيّة الكارزمية لقائد الثورة، جمال عبد الناصر، التي رسخّت وكرسّت المعنى السابق.

(٣٢) من بين الشواهد الأساسيّة على استمرار هذا المفهوم، هو ما قام به السادات فجر يوم ٣ سبتمبر ١٩٨١، حيث تمّ اعتقال مئات من المصريين من كافة الأحزاب والطوائف والانتماءات الفكرية والسياسية وذلك لمعارضة البعض والاشتباه في معارضة البعض الآخر لسياسة الرئيس. راجع: محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر السادات، ط٧، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ص ٤٧١-٤٧٣.

(٣٣) الرواية: ص ص ٢٩، ٤٦، ٤٨، ١٠٦، ١١٤، ١٤١، ١٩٢، على التوالي.

(٣٤) الرواية: ص ص ١١٢، الصفحة ذاتها، ١١٣، ١٠٣، ٣٠١، على التوالي.

(٣٥) الرواية: ص ص ٣٠٩، الصفحة ذاتها، ١٤٥، ١٤٣، الصفحة ذاتها، على التوالي.

(٣٦) الرواية: المثال الأول ص ٣٢، والأمثلة الأربعة التالية ص٣٣.

(٣٧) الرواية: الأمثلة الأربعة في ص٣٠٤.

(٣٨) جلال أمين: معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٣١- ٣٦.

(٣٩) المرجع ذاته: ص ص ٣٨- ٤٠.

(٤٠) الرواية: ص ص ٣٩- ٤٠، ٤٠، ٤٢، ٤٤ على التوالي.

(٤١) الرواية: ص ص ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، الصفحة ذاتها، على التوالي.

(٤٢) الرواية: ص ص ١١٤، ١١٥، الصفحة ذاتها- على التوالي.

(٤٣) الرواية: ص ص ١٣٥، ١٣٨ على التوالي.

(٤٤) الرواية: ص ص ٢٥٦، الصفحة ذاتها.

(٤٥) الرواية: ص ص ٢٥٨، الصفحة ذاتها.

(٤٦) الرواية: ص٣٠١.

(٤٧) الرواية: المثال الأول في ص ٢٧٤، والأمثلة الأربعة التالية في ص٢٧٥.

(٤٨) نزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٩، ص ص١٦٣- ١٦٤.

(٤٩) محمود عبد الفضيل: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، الأمثلة الثلاثة ص ص ٦٢، الصفحة ذاتها، ٦٤، على التوالي.

(٥٠) الفكرة والاقتباسات في:

عبد الهادي والي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣- ٨٤.

(٥١) جلال أمين: مرجع سبق ذكره، ص٣٦.

(٥٢) عن مفهوم التضخّم راجع:

عبد الهادي والي: مرجع سبق ذكره، ص٤١.

زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، ١٩٨٦، (مادة: التضخّم)، ص٢١٧

(٥٣) الرواية: ص ص ٨٠، ١٤٥، ٢٩٥، على التوالي.

(٥٤) عن هذا التوقيت التقريبي راجع أعلاه.

(٥٥) الرواية: ص ص ١٧، ١٨.

(٥٦) الرواية: ص٢٣٢.

(٥٧) البيانات منقولة في:

محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٠.

(٥٨) كانت هناك استثناءات بطبيعة الحال لهذه القاعدة. والمثل الواضح على ذلك هو أسرة صفيّة (صديقة ذات منذ أيّام الجامعة) وزوجها عزيز. فربما حاولت هذه الأسرة مرّة في بداية حياتها أن تقلّد الطبقة الوسطى (تملك سيارة فيات ١٢٨ متهالكة) ولكنها أمام متطلّبات الحياة الجديدة بما في ذلك محاولة تلبية الطلبات المتزايدة للأولاد، لم يكن أمامها سوى الاكتفاء بمستوى معيشي متدنٍ بشكل واضح: الشقة التي لم تعرف الصيانة منذ زمن بعيد، الأثاث المتهالك، الملابس الرخيصة التي تلبسها صفيّة، العشاء المتواضع الذي لم يكن في مقدور صفية تحسينه حتى مع وجود ضيفتها وصديقتها القديمة ذات، سحنة صفية الذابلة المهمومة....إلخ: الرواية: ص ص ١١٩، ١٢١، ١٢٣. كذلك : راجع أدناه.

(٥٩) الرواية: ص ص ٨٥، ٦٨، على التوالي.

(٦٠) الرواية: ص ص ٥١، ٥٤- ٥٨، ٦٣، ٦٨ - ٦٩، ٩٩، ١٢٤، (الترتيب حسب تتابع الصفحات وليس حسب تتابع الأمثلة).

(٦١) الرواية: ص٩٠.

(٦٢) الرواية: ص٩٨.

(٦٣) راجع الحديث عن الرأسمالية الطفيلية أعلاه.

(٦٤) شاعت في مصر حوالى عام ١٩٨٠ عبارة تقول «إنّ مصر فيها ثلاثة أنواع من السلّع: سلع إنتاجية، وسلع كمالية، وسلع استفزازية» انظر:

محمد حسنين هيكل : مرجع سبق ذكره، ص٤٤٠.

(٦٥) الرواية: ص ١٠٢.

(٦٦) حازم الببلاوي: مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

(٦٧) الرواية: ص ص ٥٤- ٥٥.

(٦٨) الرواية: ص ص ١٥٧- ١٥٨.

(٦٩) الرواية: ص٢١.

(٧٠) الرواية: ص ص ١٣٠- ١٣١.

(٧١) الرواية: ص ص ٢٣٢، ٢٣٥- ٢٣٧.

(٧٢) الرواية: ص١٢.

(٧٣) الرواية: ص١٨.

(٧٤) الرواية: ص١٨٦.

(٧٥) الرواية: ص١٧٧.

(٧٦) الرواية: ص ٢٨٦.

(٧٧) الرواية: ص١٨٦.

(٧٨) الرواية: ص ١٠٢.

(٧٩) الرواية: ص٢٠٤.

(٨٠) راجع حاشية (٥٨).

(٨١) الرواية: ص ص ٩٥- ٩٦.

(٨٢) الرواية: ص٢١٣.

(٨٣) الرواية: ص ص ٢١٥- ٢١٦.